الباب الثانى

فى التوحيد ....وأقسامه

وينقسم إلى قسمين:-

١- القسم الأول : مسائل الإثبات .

٢- القسم الثانى : مسائل النفى .

القسم الأول

مسائل الإثبات

ويشتمل على ست مسائل:-

١- المسألة الأولـــى: العلم بالصانع.

٢- المسألة الثانـــية: الله قادر.

٣- المسألة الثالثـــة: الله عالم.

٤- المسألة الرابعـــة: الله حى.

٥- المسألة الخامـــسة: الله سميع بصير.

٦- المسألة السادسة: الله قديم.

ويليه:

فصل فى كيفية استحقاقه، تعالى، لهذه الصفات.

الباب الثانى
الكلام فى التوحيد

فالكلام منه يقع فى ثلاثة [1] مواضع :-

١- أحدهـــا : فى حقيقة التوحيد .

٢- والثانـــى : فى قسمة مسائله [2] .

٣- والثالـث : فى الدليل على صحة ما نذهب إليه فى كل مسألة [3] منه .

***

(١) أما الموضع الأول : فحقيقة التوحيد هو العلم بالله ، وما يجب له من الصفات، وما يستحيل عليها منها ، ويدخل فى العلم بنفى القديم الثانى .

(٢) وأمـا الموضع الثـانى : وهو الكلام فى قسمة مسائله ، فاعلم أن مسائل التوحيد تنقسم إلى قسمين ؛ إثبات ونفى . . .

فمسائل الإثبات ست :-

١- الأول منهـا : أن يعلم المكلف أن له ، ولجميع العالم ، صانعاً .

٢- والثانيـــة : أن يعلم أن الله، تعالى ، قادر .

٣- والثالـــثة : أن يعلم أنه، تعالى ، عالم .

٤- والرابعـــة : أن يعلم أنه، تعالى ، حى .

٥- والخامسة : أن يعلم أنه، تعالى ، سميع بصير .

٦- والسادسة : أن يعلم (أنه، تعالى ، قديم) .

ومسائل النفى أربع :-

الأولى منها : (باب يعلم) [4] صح المكلف أن الله، تعالى، لا يشبه شيئاً من المحدثات .

والثـانـــية : أن يعلم أنه، تعالى ، غنى لا يجوز عليه الحاجة إلى شىء أصلاً .

والثالثـــة : أن يعلم أنه، تعالى ، لا يرى بالأبصار فى الدنيا ولا فى الآخرة .

والرابعـــة : أن يعلم أنه تعالى ، واحد، لا ثانى معه يشاركه فى القدم والألهية .

---

(١) فى (أ): ثلثه

(٢) فى (أ): مله

(٣) فى (أ): مسله

(٤) ما بين القوسين تكملة من هامش : (أ).

٧ظ / (٣) **وأما الموضع الثالث**: وهو الدليل على صحة ما نذهب إليه ، فى كل مسألة منه:

(١) المسألة الأولى

أن يعلم المكلف أن له ، ولجميع العالم ، صانعاً

فنقدم الكلام فى المسألة الأولى ، والكلام منها يقع فى موضعين:

أحدهما: فى حكاية المذهب ، وذكر الخلاف.

والثانى: فى الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهب إليه المخالف.

(١) **أما الموضع الأول**: وهو فى حكاية المذهب ، وذكر الخلاف ، فمذهبنا أن لهذا العالم صانعاً ، والخلاف فى ذلك مع **الملحدة** [١] **والفلاسفة** فإنهم ينفون الصانع.

(٢) **وأما الموضع الثانى**: وهو الدليل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهبوا إليه، فهو وجود هذه الأجسام، ووجه دلالتها على صانعها أنها محدثة ، والمحدث لابد له من محدثٍ.

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أن هذه الأجسام محدثة.

والثانى: أن المحدث لابد له من محدث.

أما الأصل الأول: وهو أن هذه الأجسام محدثة ؛ فالكلام منه يقع فى موضعين:-

أحدهما: فى حقيقة الجسم ، والعرض ، والمحدث ، والقديم.

والثانى: فى الدليل على أن هذه الأجسام محدثة.

أما الموضع الأول: **فحقيقة الجسم** [٢] هو الطويل العريض العميق ، ومعناه المؤتلف طولاً وعرضاً وعمقاً.

---

(١) **الملاحدة**: فرقة من الكفار ، المنكرين لوجود الله ،ويطلق عليهم الإسلاميون اسم الدهرية ؛ لانهم ذهبوا إلى قدم الدهر واستناد الحوادث إليه ، كما اخبر عنهم الله تعالى: ﴿**إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر**﴾ وذهبوا إلى ترك العبادات رأساً ؛ لانها لا تفيد ، وإنما الدهر بما يقتضيه مجبول، من حيث الفطرة، على ما هو الواقع فيه ، فما ثمَّ إلا ارحام تدفع ، وارض تبلع ، واسماء تقلع ، وسحاب تقشع ، وهواء اقمع ، **المعجم الفلسفى ؛ (ص٤٤٧)**.

(٢) انظر تعريف «**الجسم**» ، الجرجانى: التعريفات ؛ (ص٨٦)..

فحقيقة العرض [1] هو الذى لا يشغل الحيز وإن احدث .

وحقيقة المحدث هو الموجود الذى لوجوده اول .

وحقيقة القديم هو الموجود الذى لا اول لوجوده.

وأما (الموضع)[2] الثـــانى: وهو فى الدليل على أن هذه الأجسام محدثة ، فالذى يدل على ذلك. أنها لم تخل من الأعراض المحدثة ، ولم تتقدمها ، ولم تخل عن المحدث ولم تتقدمه ، فهو محدث مثله .

وهذه الدلالة مبنية على اربع دعاوى:-

أحدهـــا: أن فى هذه الاجسام اعراضاً هى غيرها.

والثانية: أنها محدثة.

والثالثة: أن الأجسام لم « تخل منها ولم تتقدمها ».

والرابعة: أن ما لم يخل من المحدث ولم يتقدمه ، فهو محدث مثله.

***

(١) أمـــا الدعـوى الأولى: فـمذهبنا أن فى هـــذه الأجسام اعـراضـــاً هـــى غيـــرها، والخلاف فى ذلك ، مع قـــوم من الفـــلاسفـــة من المجبرة ، كهشام بن الحكـــم[3]، ٨و / وحفـــص الفرد[4]، والأصم [5] ، فإنهم ينفون الأعراض.

---

(١) انظر تعريف «العرض» ؛ الجرجانى: المصدر السابق ؛ (ص١٧٠).

(٢) فى المخطوطتين : مع .

(٣) هشام بن الحكم الشيبانى بالولاء ، الكوفى ، ابو محمد: متكلم مناظر ، كان شيخ الإمامية فى وقته ، صاحب البرامكة ج ، ومات بعد نكبتهم مستتراً ، نحو ١٩٠هـ ، وله مصنفات - انظر ابن النديم الفهرست (١/ ١٧٥) ، والمالى المرتضى المحققة ؛ (١/ ١٧٦).

(٤) حفص الفرد من أكابر المجبرة ، وبعد نظيراً للنجار ، كان من اهل مصر ، قدم البصرة ، فسمع بابى الهذيل واجتمع معه ، وناظر... كنى بأبى عمر ، وكان فى بدء امره معتزلياً ، ثم قال بخلق الافعال ، وكان يكنى ابا يحيى ، ثم ذكر له عدة كتب... قال عنه الذهبى فى ميزان الاعتدال (١/ ٥٦٤) «حفص الفرد: مبتدع. - قال النسائى: صاحب كلام ، لكنه لا يكتب حديثه ، وكفّره الشافعى فى مناظرته».

(٥) أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، وكان من افصح الناس وافقههم واروعهم ، خلا انه كان يخطئ علياً ، عليه السلام؛ فى كثير من افعاله ، ويصوب معاوية فى بعض افعاله ، عده ابن المرتضى من الطبقة السادسة .. انظر الطبقات ؛ (ص٥٦).

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، أن الواحد منا إذا حرك الجسم الساكن ، أو سكن الجسم المتحرك ، فنحن نعلم أنه حصل أمرٌ لم يكن [1] ؛ لأن الجسم قد تغير عن حاله الأول ، ولا يجوز أن يكون هذا الحاصل هو الجسم لوجهين :-

أحدهما : أن الواحد منا ليس بقادر على إحداث الجسم ، فيكون هو الذى حصل بفعله .

والثانى : أن الجسم كان موجوداً قبل تحريك الواحد منا أو تسكينه، وإيجاد الموجود محال ، فيثبت أن الحاصل الذى وجد من جهة الواحد منا ، هو شيء غير الجسم ، وهو الذى نروم إثباته من الأعراض ، ونسميه حركة أو سكوناً [2] .

***

(٢) وأما الدعوى الثانية : وهى أن هذه الأعراض محدثة [3] ، فهذا هو مذهبنا ، والخلاف فى ذلك مع طائفة من الفلاسفة ، فإنهم يقولون بقدمها .

والدليل عي صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، أن هذه الأعراض يجوز عليها العدم ، والقديم لا يجوز عليه العدم ، فإذا بطل قدمها ، ثبت حدوثها .

وهذه الدلالة مبنية على ثلاثة أصول :- .

أحدها : أن الأعراض يجوز عليها العدم والبطلان .

والثانى : أن القديم لا يجوز عليه العدم والبطلان .

والثالث : أنه إذا بطل قدمها ثبت حدوثها .

١- أما الأصل الأول : و هو أنه يجوز عليها العدم والبطلان

فالذى يدل عليه أن الجسم إذا كان متحركاً ، ثم سكن ، فحال ما كان فيه من الحركة **لا يخلو** [4] من ثلاثة أقسام :- إما أن تكون باقية فيه، مع وجود ضدها ، أو منتقلة عنه

---

(١) تكررت فى (أ) : لم يكن.

(٢) انظر تعريف « الحركة » ، الجرجانى : التعريفات ؛ (ص٩٦) ... و« السكون » ؛ (ص١٣٦) .

(٣) انظر مسالة حدوث الأعراض ؛ فى المراجع الآتية : القاضى عبد الجبار : شرح الاصول الخمسة ؛ (ص٢٣٠ ، - ٢٣٢) والجرجانى : شرح المواقف ؛ (٨/ ٢٦ ، ٢٧) ، والتفتازانى : شرح العقائد النسفية ؛ (١/ ٩٤ ، ٩٥) .

(٤) فى (أ) : لا يخلوا .

إلى أو معدومة، ولا يجوز أن تكون باقية فيه ، مع وجود ضدها ، **لأن** [1] ذلك يؤدى إلى أن يكون الجسم متحركاً ساكناً فى حالةٍ واحدةٍ ، وذلك محال، ولا يجوز أن يكون منتقلة عنه إلى غيره ؛ لأنها لو كانت منتقلة ؛ لكانت متحيزة، ولا يجوز أن تكون متحيزة[2].

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أنها لو كانت منتقلة، لكانت متحيزة.

والثانى: أنه لا يجوز أن تكون متحيزة.

فالذى يدل على الأول: أن الانتقال هو تفريغ جهةٍ وشغل أخرى ؛ بدليل أنه لا يجوز ٨ظ / أن يثبت بأحد اللفظين، وينفى بالآخر / فلا يجوز أن يقول قائل: انتقلت من جهة إلى جهةٍ، وما فرغت جهةٍ ولا شغلت أخرى ، بل يعد من قال ذلك مناقضاً لكلامه، من جهة المعنى،جارياً مجرى من يقول: انتقلت وما انتقلت!

فثبت الأصل الأول: وهو أن هذه الأعراض لو كانت منتقلة ؛ لكانت متحيزة.

وأما الأصل الثانى: وهو أنه لا يجوز أن تكون متحيزة، فالذى يدل على ذلك، أنها لو كانت متحيزة لم يوجد عرضان فى محالٍ واحدٍ ، كما أن الأجسام ، لما كانت متحيزة لم يوجد جسمان فى جهةٍ واحدة.

ألا ترى أنه يتعذر على الواحد منا أن يدخل (يده) [3] فى الجبل الأصم ، لما كان متحيزاً، فلما علمنا وجود الأعراض الكثيرة فى المحل الواحد، كحيز الزمان ؛ بطل أن تكون الأعراض متحيزة ، وإذا بطل أن تكون الأعراض متحيزة ، بطل أن تكون متنقلة ، وإذا بطل أن تكون الحركة باقية فى الجسم ، مع وجود ضدها ، وبطل أن تكون متنقلة ، لم يبق إلا أن تكون معدومة.

***

٢- وأما الأصل الثانى: وهو أن القديم لا يجوز عليه العدم والبطلان

فالذى يدل عليه أن القديم قديم لذاته ، وخروج الموصوف عن صفة ذاته لا يجوز.

---

(١) فى (أ): لئن.

(٢) انظر تعريف «التحيز» ؛ الجرجانى : التعريفات ؛ (ص١٠٥).

(٣) تكملة من هامش: (أ).

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أن القديم قديم لذاته.

والثاني: أن خروج الموصوف عن صفة ذاته لا يجوز.

(الأصل الأول): فالذى يدل على الأول أن القديم **لا يخلو** [1] إما أن يكون قديماً لذاته أو لغيره و الغير **لا يخلو** إما أن يكون فاعلاً أو علة، والعلة لا تخلو إما أن تكون معدومة أو موجودة، والموجودة **لا تخلو** إما أن تكون قديمة أو محدثة.

والأقسام كلها باطلة، سوى أن القديم قديم لذاته، ولا يجوز أن يكون قديماً بالفاعل، على معنى أن فاعلاً فعله قديماً، **لأن** [2] المفعول محدث وذلك يبطل قدمه.

وبعد فإذا كان للعرض فاعل، بطل مذهب المخالف، وهو «القول بقدمه»، وذلك يحصل منه غرضنا، وهو القول بحدوثه.

فبطل أن يكون القديم قديماً بالفاعل؛ ولا يجوز أن يكون قديماً لعلة [3] معدومة؛ **لأن** العدم مقطعه الاختصاص [4]، والعلة لا توجب إلا بشرط الاختصاص، فإذا ٩و / زال الشرط زال المشروط.

ولا يجوز أن يكون قديماً لعلة قديمة، لأن [5] الكلام فى تلك العلة القديمة، كالكلام فى ذلك الغرض القديم، فإن احتاجت فى قدمها علة، والعلة إلى علة، تسلسل ذلك إلى ما لا نهاية وذلك محال، وإن امتنعت فى قدمها عن علة، وجب أن يقتصر ها هنا، ويقضى بأن القديم قديم لذاته.

ولا يجوز أن يكون قديماً لعلة محدثة؛ لأن كونه قديماً سابقٌ عليها؛ وذلك موجب استغنائه عنها، ولهذا لا يجوز أن يكون الجسم متحركاً اليوم بحركة، توجد فيه غداً، لما كانت متأخرة عنه، فإذا بطلت هذه الأقسام، «**ثبت أن القديم قديم لذاته**».

---

(١) فى (أ): يخلوا.

(٢) فى (أ): لئن

(٣) تعريف **العلة**: هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه، انظر الجرجانى؛ (ص١٧٦).

(٤) تعريف **الإختصاص**: اختصاص الناعت هو التعلق الخاص الذى يصير به احد المتعلقين ناعتاً للآخر، والآخر منعوتاً به، والنعت حال، والمنعوت محل، كالتعلق بين لون البياض والجسم المقتضى، لكون البياض نعتاً للجسم، والجسم منعوتاً به، بأن يقال: جسم أبيض... الجرجانى؛ (ص٢٣).

(٥) فى (أ): لئن.

وأما الأصل الثاني: وهو أن خروج الموصوف عن صفة الذات لا يجوز ، فالذى يدل على ذلك أن كون الصفة للذات توجب ثبوتها ، واستمرارها فى جميع الأوقات ، إذ لو ثبت فى وقت دون وقت دون وقت ، لافتقرت إلى مخصص من فاعل أو علة.

وقد أبطلنا أن يستحقها [1] بفاعل أو علة ، فلم يبق إلا أن يستحقها فى جميع الأوقات ، فثبت أن القديم لا يجوز عليه العدم والبطلان.

٣- وأما الأصل الثالث: وهو أنه إذا بطل قدمها ثبت حدوثها ، فالذى يدل عليه أنها قسمة دائرة بين النفى والإثبات ، فلا يجوز دخول متوسط بينهما ، وبيان ذلك أنك تقول: الموجود لا يخلو إما أن يكون لوجوده أول (أو لا يكون لوجوده أول) [2] ، فهو القديم ، وقد بينا أن الأعراض موجودة ، وبطل أن تكون قديمة ، فلم يبق إلا أنها محدثة.

***

(٣) و أما الدعوى الثالثة: وهو أن الأجسام لم تخل من الأعراض المحدثة (فهى محدثة)[3] فهذا مذهبنا ، والخلاف فى ذلك مع قوم من الفلاسفة ، فإنهم يقولون إن - أصل[4] العالم كان متعرياً من الأعراض ، وحلته بعد ذلك ، وغرضهم إثبات قدم العالم[5].

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه، أن الجسم لو جاز خلوه من الأعراض ، فيما مضى [6] من الزمان ، لجاز خلوه عنها الآن ، و(لا) يجوز خلوه [7] ٩ظ / الآن.

---

(١) تكملة... وتصحيح فى: (أ).

(٢) ما بين القوسين تكملة من الهامش: (أ)... وتصحيح على نسخة اخرى.

(٣) ما بين القوسين تكملة من هامش: (أ)...

(٤) من هنا نبدأ المقابلة على الاصل.

(٥) انظر الجوينى: الإرشاد: الجوينى ؛ (ص٣٩ ، ٤٨).

(٦) فى الأصل: معنا .

(٧) فى الأصل: خلوها.

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أن الجسم لو جاز خلوه من الأعراض [1]، فيما مضى [2] من الزمان؛ لجاز خلوه عنها الآن.

والثاني: أنه لا يجوز خلوه عنها الآن.

فالذى يدل على الأول أن الجسم لم يتغير عليه إلا مرور الزمان، ومرور الزمان لا تاثير له، فيما يجب للجسم، أو يجوز أن يستحيل.

ألا ترى الجسم لما وجب له التحيز، وجب له فى كل زمان ومكان، ولما جاز عليه التنقل، جاز عليه فى كل زمان ومكان، ولما استحال عليه الكون فى جهتين فى وقت واحدٍ، استحال عليه فى كل زمانٍ ومكانٍ.

وأما الأصل الثاني: وهو أنه لا يجوز خلوه عنها الآن، فالذى يدل على ذلك، أنه لو جاز خلوه عنها الآن، لم يمتنع أن يكون كثير [3] من الأجسام موجودة، وهى غير متحركة ولا ساكنة، وقد علمنا أن من جوز ذلك، فقد [4] كابر حكم عقله، ولهذا لو أخبرنا مخبر أنه شاهد فى بعض البلاد القاصية، أجساماً غير متحركة ولا ساكنة؛ لتبادر العقلاء إلى تكذيبه من غير توقف فى أمره، «فثبت أن الجسم لا يجوز خلوه من هذه الأعراض المحدثة».

***

(٤) وأما الدعوى الرابعة: وهو أن ما لم يخل من المحدث، ولم يتقدمه، فهو محدث مثله [5].

الأصل الأول: فالذى يدل على ذلك أن الجسم، إذا لم يخل من هذه المحدثات، فقد صار حكمه فى الوجوه كحكمها، فكما أن لوجودها أول، فكذلك يجب أن يكون لوجود الجسم أول، ويصير الحال فى ذلك كالحال فى زيد وعمر.

---

(١) فى (أ): عنها

(٢) فى الأصل: معنا.

(٣) فى (أ): كثيراً

(٤) فى الأصل: قد.

(٥) انظر هذا الدليل فى الشهرستانى: نهاية الإقدام؛ (ص٤١).

وإذا علمنا أن أحدهما لم يتقدم الآخر فى الولادة ، ثم علمنا أن لأحدهما عشر سنين، فإنا نعلم أن للآخر كذلك .

فإذا ثبت مما قدمناه ، من أن الأجسام لم تخل من الأعراض المحدثة ، بل وجدا معاً ، وجب أن تكون الأجسام محدثة بالضرورة ، فثبت أن الأجسام محدثة .

١٠و / **وأما الأصل الثانى**: وهو أن المحدث لابد له من محدثٍ [١]، فالذى يدل على ذلك ما نعلمه [٢] من (**تصرفاتنا**) فى الشاهد، كالبناء والكتابة ؛ فإنها محدثة ، وهى محتاجة إلينا ، وإنما احتاجت إلينا ؛ لأجل حدوثها ، فإذا شاركتها الأجسام فى الحدوث، وجب أن تشاركها فى الحاجة إلى محدث .

وهذه الدلالة مبنية على خمسة أصول :-

أحدُهما: أن لنا أفعال وتصرفات .

والثانى: أنها محدثة .

والثالث: أنها محتاجة إلينا .

(والرابع: أنها إنما احتاجت إلينا ؛ لأجل حدوثها .

والخامس: أن الأجسام متى شاركتها فى الحدوث ، وجب أن تشاركها فى الحاجة إلى محدث .

أما الأصل الأول ، فقد تقدم بيانه فى الدعوتين الأولتين.

وأما الأصل الثالث: وهو أنها محتاجة إلينا) [٣] ، فمضى حاجتها إلينا ، هو أنه لولا نحن، وكوننا قادرين [٤] ، لما وجدت ، والدليل على أنها محتاجة إلينا بهذا المعنى ، أنها توجد بحسب قصودنا ودواعينا، (وتنتفى بحسب كراهتنا وصوارفنا ، مع سلامة الأحوال، إما محققاً وإما مقدراً .

---

(١) انظر هذا الدليل عند الأشعرى: اللمع ، (ص١٧).

(٢) ليست فى الأصل

(٣) ما بين القوسين ثابت فى الأصل وبهامش: (أ). المصحة على نسخة أخرى.

(٤) هذه العبارة ثابتة فى: (أ) فقط .

ومعنى قولنا : «**توجد بحسب قصودنا ودواعينا**» [1] ، أنا متى أردنا حدوثها ، ودعانا إلى ذلك داعٍ ، وجدت مطابقة للقصود والدواعى .

ومعنى قولنا : «**تنتفى بحسب كراهتنا وصوارفنا**» ، أنا متى كرهنا وجودها وصرفنا الصارف عن ذلك ، لم توجد ؛ لأجل الكراهة والصارف ، ونزيد سلامة الأحوال أن تخلص دواعى [2] الواحد منا إلى إيجادها ، ولا يمنعه مانع من ذلك ، فلولا حاجتها إلينا ، وتعلقها بنا ، لما وجبت فيها هذه القضية ، كما لم تجب فى أفعال غيرنا .

ألا ترى أن أفعال غيرنا لا تقف على أحوالنا ، بل قد [3] نريد وجودها فلا توجد ، ونكرة وجودها ، فتوجد .

ومعنى قولنا : «**إما محققاً وإما مقدراً**» ، فنريد بالمحقق فعل العالم المميز لفعله ، ونريد بالمقدر ، فعل الساهى والنائم " فإنه لم يوجد بحسب قصده ولا داعيه ، وهو مع ذلك مضاف إليه ، بدليل أنه يقف على قدره ، قبل نقله ما فيه من القدر ، ويكثر بكثرة ما فيه منها [4] ، ولهذا فإن النائمين يتجاذبان الثوب ، فى حال نومهما ، فيستبد[5] به أزيدهما قدراً ، فثبت أن أفعالنا محتاجة إلينا .

وأما الأصل الرابع: وهو إنما احتاجت إلينا ؛ لأجل حدوثها ، فالذى يدل عليه أن الذى يحصل بحسب أحوالنا ،هو حدوثها ؛ ألا ترى أنا متى ١٠ ظ / أردنا حدوثها حدثت ، ومتى كرهنا حدوثها لم تحدث ، فثبت أن وجه حاجتها إلينا ، هو حدوثها .

وأما الأصل الخامس: وهو أن الأجسام متى شاركتها فى الحدوث وجب أن تشاركها فى الحاجة إلى محدث ، فالذى يدل على ذلك أن كل مشتركين اشتراكاً فى علة حكم ، فالواجب أن يشتركا فى ذلك الحكم ، وإلا عاد على أصل تلك العلة بالنقض .

فإذا كانت العلة فى حاجة أفعالنا إلينا ، هى [6] حدوثها ، فلا شك [7] أن الأجسام قد شاركتها فى الحدوث ، فيجب أن تشاركها [8] فى الحاجة إلى محدث ؛ وإلا عاد على

---

(١) ما بين القوسين سقط من (أ) .
(٢) فى الأصل : داعى .
(٣) سقطت من : (أ) .
(٤) فى الأصل : من القدر .
(٥) فى (أ) : فى حال يستبد .
(٦) ليست فى : (أ) .
(٧) فى (أ) : نشك
(٨) فى الأصل : يشتركا .

أصل تلك العلة بالنقض ، ألا ترى أن الطبيب إذا قال للعليل: العسلُ يضرك ؛ لأنه حُلوٌ ، لكنا نفهم بهذا القول أن وجه [1] المضرَّة فى العسل حلاوته ، فنعلم أن كل [2] ما شاركه فى الحلاوة ، وجب أن يشاركه فى المضرَّةِ ، وإلا كان التعليل بالحلاوة تعليلاً فاسداً ، **فثبت بهذه الجملة أن لهذا العالم صانعاً** .

***

(١) ليست فى: (أ) .

(٢) فى الأصل: كلما .

(٢) المسألة الثانية: أن الله، تعالى، قادر

والكلام فيها يقع في موضعين:

أحدهما: في حقيقة القادر، والمقدور، والفعل، والفاعل، والفرق بينهما.

والثاني: في الدليل على أن الله، تعالى، قادر.

(١) أما الموضع الأول [١]:

١- فحقيقة القادر: هو المختص بصفة، لكونه عليها، يصح منه الفعل مع سلامة الأحوال.

٢- وحقيقة المقدور: وهو ما يصح إيجاده.

٣- وحقيقة الفعل: هو ما وجد من جهة من كان قادراً عليه.

٤- وحقيقة الفاعل: هو من وجد من جهة بعض ما كان قادراً عليه.

«والفرق بين القادر والفاعل»، أنا نصفُ القادر بأنه قادر، وإن لم يفعل، ولا نصف الفاعل بأنه فاعل حتى يفعل، فلهذا فإنا نصف البارئ، سبحانه، بأنه قادر فيما لم يزل، ولا نصفه بأنه فاعل فيما لم يزل؛ لأنه لو كان فاعلاً فيما لم يزل، لأدى ذلك إلى قدم العالم، وذلك محال.

(٢) وأما الموضع الثاني: وهو في الدليل على أنه، تعالى، قادر، فهو أن الفعل قد صح منه، والفعل لا يصح إلا من قادر.

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

١١و/ أحدهما: أن الفعل / قد صح منه.

والثانـــي: أن الفعل لا يصح إلا من قادر.

١- أما الأصل الأول: وهو أن الفعل قد صح منه) [٢] فالذي يدل عليه، أن الفعل قد وقع منه [٣] ووجد، والوجود فرع على الصحة، ونعني

---

(١) من هنا انقطعت المقابلة مع الأصل

(٢) تصحيح وتكملة من هامش: (أ).

(٣) من تصحيح المقابل على نسخة أخرى.

بالصحة الإمكان ، ولا شك أنه لو لم يكن ممكن الوجود ، بل كان مستحيلاً فى نفسه ، لما وقع.

٢- **والذى يدل على الثانى**: أنا وجدنا فى الشاهد ذاتين ، أحدهما يصح منه الفعل ، كالصحيح السليم ، والآخر يتعذر عليه الفعل ، كالمريض المدنف، فالذى صح منه الفعل يجب أن يفارق من تعذر عليه الفعل ، بمفارقة لولاها لما صح أحدهما ، **وتعذر**[١] على الآخر ، وقد عبرَّ **أهل اللغة** عن هذه المفارقة ، بأن سموا من صح منه الفعل قادراً .

فإذا كان الله ، سبحانه ،قد صح منه من الأفعال ما يتعذر على غيره ، ثبت أنه، تعالى ، قادر ؛ **لأن**[٢] **«طرق الأدلة لا تختلف شاهداً وغائباً »**، ومعنى ذلك أن الصفة إذا ثبتت فى الشاهد بطريق ، ثم وجدت تلك الطريق فى الغائب ، وجب أن تثبت الصفة فى الغائب ، كثبوتها فى الشاهد ، وإلا خرج الدليل عن كونه دليلاً (كذلك)[٣] ، فثبت بهذه الجملة أن الله ، تعالى ، قادر.

***

---

(١) فى (أ): واتعذر

(٢) فى (أ): لئن

(٣) تصحيح فى: (أ) .

(٣) المسألة الثالثة : أن الله تعالى ، عالم

والكلام فيها يقع في موضعين :-

أحدهما : في حقيقة العالم ، والمحكم ، والإحكام .

والثاني : في الدليل على أن الله ، تعالى ، عالم .

(١) أما الموضع الأول :-

١- **فحقيقة العالم :** هو المختص بصفة لكونه عليها ، يصح منه الفعل المحكم ، إذا لم يكن ثم مانع ، ولا ما يجرى مجراه .

٢- **وحقيقة المحكم :** هو المنتظم والمترتب .

٣- **وحقيقة الإحكام :** هو إيجاد فعل عقب فعل، أو مع فعل، على وجهٍ لا يصح (إلا) من كل قادر عليه .

(٢) وأما الموضع الثاني : وهو في الدليل على أن الله ، تعالى ، عالم .

فالدليل على أن الله ، تعالى ، عالم ، أن الفعل المحكم قد صح منه ابتداء ، والفعل المحكم لا يصح ابتداء إلا من عالم .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أن الفعل المحكم قد صح فيه ابتداء .

١١ظ/ **والثاني : أن الفعل المحكم لا يصح ابتداء إلا / من عالم .**

١- **فالذي يدل على الأول :** أن الفعل قد وقع منه ، تعالى ، ووجد ، وذلك ظاهر في ملكوت السموات والأرض (وبينهما) [١] ، فإن فيهما من بدائع الحكمة وعجائب الصنعة ، ما يزيد على كل صناعة محكمة في الشاهد ، ووقوع ذلك فرع على صحته ، إذ لو كان فعلاً مستحيلاً لما وقع .

٢- **والذي يدل على الثاني :** أنا وجدنا في الشاهد قادرين ، أحدهما يصح منه الفعل المحكم ، وهو الكاتب ، والآخر يتعذر ذلك عليه ، وهو

---

(١) بهامش : (أ) .

الأمـيُّ ، فالذى صحت منه الكتابة المحكمة ، لابد أن يفارق من تعذر ذلك عليـه ، بمفـارقـة لولاها لما صح من أحـدهمـا الفـعل المحكم ، وتعـذر على الآخر.

وقد عبر أهل اللغة عن هذه المفارقة ، بأن سـموا من صحت منه الكتابة المحكمة عالماً بها، دون الآخر.

فإذا ثبت أن الله ، تعـالى ، قد صح منه من الأفعـال المحكمة ، ما يتعذر على غيره ، ثبت أنه ، تعـالى ، عـالم ؛ لأن طرق الأدلـة لا تختلف شـاهداً وغـائبـاً ، على مـا تقـدم بيانـه.

***

(٤) المسألة الرابعة : أن الله تعالى ، حى

والكلام منها يقع فى موضعين :

أحدهما : فى حقيقة الحى .

والثانى : فى الدليل على أن الله ، تعالى ، حى .

(١) أما الموضع الأول :

١ - فحقيقة الحى : هو المختص بصفة لكونه عليها ، يصح أن يقدر ويعلم .

٢ - والذى يدل على أن الله ، تعالى : حى أنه عالم قادر ، والقادر العالم لا يكون إلا حياً .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أنه ، تعالى ، قادر عالم .

والثانى : أن القادر العالم لا يكون إلا حياً .

١ - أما الأصل الأول : فالذى يدل على أنه ، تعالى ، قادر عالم ، قد تقدم بيانه .

٢ - وأما الأصل الثانى : فالذى يدل على أن القادر العالم لا يكون إلا حياً ، أنا وجدنا فى الشاهد ذاتين ، أحدهما يصح أن يقدر ويعلم ، كالحى (الواحد منا) [١] ، والآخر يستحيل أن يقدر ويعلم كالميت والجماد ، فالذى صح أن يقدر ويعلم ، لابد أن يفارق من تعذر ١٢و/ ذلك عليه ، بمفارقةٍ لولاها لما صح من أحدهما/ ما استحال على الآخر .

وقد عبَّر أهل اللغة عن هذه المفارقة ، بأن سموا من صح أن يقدر ويعلم حياً ، دون الآخر ، فإذا ثبت أن الله تعالى ، عالم قادر ، ثبت أنه حى .

***

---

(١) تصحيح فى هامش : (أ) .

(٥) المسألة الخامسة ، أن الله تعالى ، سميع بصير

والكلام منها يقع فى موضعين:-

أحدهما: فى حقيقة السميع البصير ، والسامع المبصر ، والفرق بينهما.

والثانى: فى الدليل على أن الله ، تعالى ، سميع بصير.

(١) أما الموضع الأول:

١- فحقيقة السميع البصير: هو المختص بصفة ، لكونه عليها يصح ان يدرك المسموع والمبصر ، إذا وجدا.

٢- وحقيقة السامع المبصر: هو المختص بصفةٍ ، لكونه عليها يدرك المسموع والمبصر فى الحال.

٣- والفرق بين السميع والبصير ، والسامع المبصر ، أنا نصف السميع البصير ، بأنه سميع بصير ، وإن لم يكن ثم مسموع ولا مبصر ، ولا نصف السامع المبصر بأنه سامع مبصر ، إلا إذا حصل المسموع والمبصر.

(٢) وأما الموضع الثانى: وهو الدليل على أنه ، تعالى ، سميع بصير ، فهو أنه حى لا آفة به ، وكل من كان حياً لا آفة به ، فهو سميع بصير.

وهذا الدليل مبنى على أصلين:-

أحدهما: انه حى لا آفة به.

والثانى: أن كل من كان حياً لا آفة به ، فهو سميع بصير.

(١) (أما الأصل الأول) [١] فالذى يدل على أنه تعالى [٢] ، حى ، قد تقدم.

والذى يدل على أنه لا آفة به ، أن معنى الآفات هو فساد الآلات وهذا [٣] هو المعقول من إطلاق اسم الآفة فى الشاهد ، وذلك مستحيل على الله، تعالى [٤]؛ لانه ليس بذى جارحة ، ولا آلة [٥] ؛ لان الجوارح والآلات لا تجوز إلا على

---

(١) تصحيح فى: (أ)

(٢) تصحيح فى: (أ).

(٣) من هنا نبدأ المقابلة على الاصل ، وهو باللوحة ٩و.

(٤) فى الاصل: سبحانه.

(٥) فى الاصل: آلة ولا جارحة .

الأجسام ، والأجسام محدثة ، وهو ، تعالى ، قديم لما يأتى بيانه من بعد إن شاء الله تعالى .

(٢) **وأما الأصل الثانى**: وهو أن كل من كان حياً لا آفة به ، فهو سميع بصير ، فالذى يدل على ذلك ما نعلمه فى الشاهد ، من [١] أن الواحد منا [٢] ، إذا كان حياً لا آفة به ، تمنعه من السمع والبصر ، كالعمى والصمم [٣] فإنا نصفه بأنه سميع بصير، ومتى كان به بعض الآفات المانعة له ، من السمع والبصر؛ فإنا ١٢ظ / لا نصفه بأنه سميع بصير ، وقد ثبت أن الله ، تعالى ، حى لا آفة به، فيجب أن يوصف بأنه سميع بصير؛ لأن طرق الأدلة لا تختلف شاهداً وغائباً [٤] ، على ما تقدم.

***

---

(١) ليست ى الأصل.

(٢) فى الأصل: منى .

(٣) ليست فى (أ): كالعمى والصمم.

(٤) فى (أ) أو غائباً

(٦) المسألة السادسة : أن الله تعالى ، قديم

والكلام منها يقع فى موضعين :-

أحدهما : فى حقيقة القديم .

والثانى : فى الدليل على أن الله ، تعالى ، قديم .

(١) أما الموضع الأول : فحقيقة القديم ، فى **أصل اللغة** ، هو ما تقادم وجوده ، يقال : بناء قديم ، ورسم قديم ، لما تقادم وجوده ، وعلى هذا المعنى حمل قول الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾ [١] يريد به متقادم الوجود .

وحقيقة القديم فى **اصطلاح المتكلمين** هو الموجود الذى لا أول لوجوده [٢] ، ولا يجوز أن يوصف بهذا الوصف على الإطلاق إلا البارئ [٣] .

(٢) وأما الموضع الثانى : وهو الدليل على أن الله ، تعالى ، قديم ، فإذا أردنا أن نستدل على ذلك تكلمنا فى فصلين :-

أحدهما : أنه ، تعالى ، موجود .

والثانى : أنه لا أول لوجوده .

١ - أما الفصل الأول : وهو أنه ، تعالى ، موجود ، فالذى يدل على ذلك أنه ، تعالى ، عالم قادر ، والعالم القادر لا يكون إلا موجوداً .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أنه ، تعالى ، عالم قادر [٤] .

والثانى : أن العالم القادر [٥] لا يكون إلا موجوداً .

أما الأصل الأول : وهو أنه ، تعالى ، عالم قادر ، فقد تقدم بيانه .

---

(١) سورة يس آية (٣٩) .

(٢) انظر الجرجانى : التعريفات ، (ص١٩٨) .

(٣) فى الأصل : ولا يجوز أن يوصف على هذا الوصف إلا الله سبحانه

(٤) فى الأصل : قادر عالم .

(٥) فى الأصل : القادر العالم .

وأما الأصل الثانى: وهو أن **العالم القادر** [1] لا يكون إلا موجوداً ، فالذى يدل على ذلك ، أن المعدوم يستحيل أن يكون قادراً على شىء، **عالماً** [2] به ، ألا ترى أن كثيراً من الموجودات كالجمادات والأعراض ، يستحيل أن تكون **قادرة** [3] على شىء ، وعالمة به مع وجودها ، فإذا كان ذلك كذلك ، فالمعدوم أولى أن لا يكون قادراً على شىء ، ولا عالماً به ، فلو كان صانع العالم معدوماً ، لم يكن قادراً ولا **عالماً** [4] ، وقد ثبت أنه ، تعالى، قادر عالم ، فيجب أن يكون موجوداً.

***

٢- **وأما الفصل الثانى**: وهو أنه لا أول لوجوده ، فالذى يدل على ذلك أنه لو كان لوجوده أول لكان محدثاً ، ولو كان محدثاً لما صح منه فعل الأجسام ، وقد صح ١٣و / منه ، تعالى ، فعلها ، فإذا بطل كونه محدثاً ثبت كونه قديماً.

وهذه الدلالة مبنية على أربعة أصول:-

١- **أحدها**: أنه لو كان لوجوده أول ، لكان محدثاً.

٢- **والثانى**: أنه لو كان محدثاً ، لما صح منه فعل الأجسام.

٣- **والثالث**: أن فعل الأجسام قد صح منه تعالى.

٤- **والرابع**: أنه إذا بطل كونه محدثاً ، ثبت كونه قديماً.

(١) **أما الأصل الأول**: وهو أنه لو كان لوجوده أول لكان محدثاً.

فالذى يدل على ذلك أن حقيقة المحدث ، هو **الموجود** [5] الذى لوجوده أول ، إذ لا نعنى بالمحدث سوى ذلك ؛ بدليل أنه لا يجوز أن يثبت باحد اللفظين ويُنفى [6] بالآخر ، فلا يجوز أن يقول قائل: هذا لوجوده أول ، وليس بمحدث ، أو هو محدث ، وليس لوجوده أول!.

---

(١) فى الأصل: القادر العالم.
(٢) فى (أ): وعالماً .
(٣) فى الأصل: قادراً.
(٤) هذه العبارة سقطت من (أ) .
(٥) ليست فى الأصل.
(٦) فى الأصل: ينفا .

بل يعد من قال ذلك مناقضاً (لكلامه) [1] من جهة المعنى.

(٢) **وأما الأصل الثانى**: وهو أنه لو كان محدثاً لما صح منه فعل الأجسام، فالذى يدل على ذلك، أن المحدث لا يخلو إما أن يتحيز عند الوجود، أو لا يتحيز، فإن تحيز فهو من قبيل الأجسام، وإن لم يتحيز فهو من قبيل الأعراض، ولا يجوز أن يكون صانع العالم جسماً؛ لأن الجسم لا يقدر على إحداث جسم آخر، إذا لو قدر على ذلك بعض الأجسام، لقدر عليها سائر القادرين من الأجسام، فكان يصح من الواحد منا، أن يفعل لنفسه ما يشاء من الأحوال والأولاد، ومعلوم أن ذلك مستحيل منا ومتعذر علينا، فعلمنا أن الجسم لا يقدر على إحداث جسم آخر.

وكذلك فلا يجوز أن يكون صانع العالم عرضاً، **لأن** [2] العرض ليس بحى ولا قادر، والفعل لا يصح إلا من حى قادر، على ما تقدم.

(٣) **وأما الأصل الثالث**: وهو أن فعل الأجسام قد صحَّ منه تعالى، فالذى يدل عليه، أنه قد وقع على ما تقدم فى إثبات كونه قادراً، والوقوع فرع على الصحة.

١٣ظ / (٤) **وأما الأصل الرابع**: وهو أنه إذا بطل كونه محدثاً، ثبت كونه / قديماً.

فالذى يدل على ذلك، أن هذه قسمة دائرة بين إثبات ونفى، فلا يجوز دخول متوسط بينهما.

وبيان ذلك أنك تقول: الموجود **لا يخلو** [3] إما أن يكون لوجوده أول، أو لا يكون لوجوده أول، (فإن كان لوجوده أول) [4] فهو المحدث، وإن لم يكن لوجوده أول، فهو القديم؛ وقد ثبت أن الله، تعالى [5]، موجود، وبطل أن يكون لوجوده أول، فلم يبق إلا أنه قديم.

---

(١) ليست فى الاصل.
(٢) فى (أ): لعن.
(٣) فى (أ): لا يخلو.
(٤) زيادة ليست بالمخطوط لبيان المعنى.
(٥) فى الأصل: أنه تعالى.

ونظير ذلك قول القائل: زيدٌ لا يخلو [1] إما أن يكون فى الدار ، أو ليس فيها ، فإن كل عاقل يعلم أن زيداً لا يجوز خلوه من أحد هذين الأمرين [2] ، لما كانت هذه قسمة دائرة بين النفى والإثبات [3] ، فثبت بهذه أن الله ، تعالى ، قديم .

***

(١) ليست فى (أ) .

(٢) فى الأصل: القسمين .

(٣) فى (أ): بين نفى وإثبات.

فصل فى كيفية استحقاقه ، تعالى [1] ، لهذه الصفات

والكلام منه يقع فى موضعين:-

أحدهما: فى حكاية المذهب ، وذكر الخلاف.

والثانى: فى الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهب إليه المخالف.

(١) **أما الموضع الأول**: (وهو فى حكاية المذهب ، وذكر الخلاف) [2] فمذهبنا أن الله ، تعالى [3] ، يستحق هذه الصفات ، التى قدمنا [4] ذكرها ، لذاته ، (وهى كونه قادراً عالماً حياً سميعاً بصيراً موجوداً) [5] ، على معنى أنه لا يحتاج فى ثبوتها له إلى غيره.

والخلاف فى ذلك مع **الأشعرية** [6] ، **والكرامية** [7] ، **وهشام بن الحكم**.

١- **أما الأشعرية** ومن قال بقولهم ؛ فإنهم يقولون: إن الله ، تعالى [8] ، يستحق هذه الصفات لمعانٍ قديمة ، لا هى الله ، ولا هى غيره ، وهى العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر.

٢- **وأما الكرامية**: فإنهم يقولون (مثل مقالة الأشعرية ، غير أنهم يقولون) [9] إن هذه المعانى أعراض قائمة بذات البارئ ، تعالى.

٣- **وأما هشام بن الحكم**: فإنه يقول: إن الله ، تعالى ، عالم بعلم محدث.

(٢) **الموضع الثانى**: والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه:

---

(١) فى الاصل: سبحانه.

(٢) بهامش: (أ) فقط... وهو تصحيح على نسخة اخرى.

(٣) فى الاصل: سبحانه.

(٤) فى الاصل: قدمنا.

(٥) تكملة بهامش: (أ).

(٦) **الأشعرية**: وهى من كبار الفرق الإسلامية ، اصحاب ابى الحسن الاشعرى ، ولهم آراء عديدة فى الصفات والعدل.... وتباينت آراؤهم عند المتاخرين وجنحت للتاويل والاقتراب من مذهب للمعتزلة والزيدية والإمامية... واهم ما يميز الاشعرى قوله بنظرية الكسب ، وله مؤلفاً عديدة فى التفسير وعلم الكلام ، توفى سنة ٣٢٤هـ / ٩٣٦م ، انظر المقريزى ٢/ ٣٥٩ .

(٧) الكرامية: فرقة من المشبهة ، اصحاب ابى عبد الله محمد بن كرام ، قالوا: إن الله محل للحوادث ، وهم ثلاثة اصناف: حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية ، انظر الرازى: اعتقادات فرقة المسلمين ، (ص١٠١).

(٨) فى الاصل: سبحانه..

(٩) ما بين القوسين سقط من: (أ).

أ - فـى نقـد الأشاعـرة :

انه قد ثبت أن الله ، تعالى ، قادر عالم حى سميع بصير ؛ فلا يخلو إما أن يستحقها لذاته ، أو لغيره ، والغير **لا يخلو** [1] إما أن أن يكون فاعلاً أو علة ، والعلة **لا تخلـو** إما أن تكون معدومة ، أو موجودة ، والموجودة **لا تخلو** إما أن تكون قديمة ، أو محدثة ١٤و/ والأقسام / كلها باطلة ، سوى أن يستحقها لذاته.

أما أنه لا يجوز أن يستحقها بالفاعل ؛ فلأنه ، تعالى ، قديم ، والقديم [2] لا فاعل له، **وأما أنه لا يجوز أن يستحقها لمعانٍ معدومة** ؛ فلأن العدم مقطعه الاختصاص ، والعلة لا توجب إلا بشرط الاختصاص ، فإذا زال الشرط زال المشروط.

وأمـا أنه لا يجوز أن يستحقها لمعانٍ قديمة ، لما تقوله الأشعرية ، ومن قال بقولهم ؛ فلأنه لو جاز ذلك عليه [3] لوجب فى تلك المعانى أن تكون أمثالاً لله تعالى ، لمشاركتها له فى القدم الذى به فارق سائر المحدثات ، وقد ثبت أنه تعالى ، لا مثل له على ما يأتى بيانه.

ولأنه إذا ثبت أن هذه الصفات واجبة لله ، تعالى ، عندنا وعند المخالف ، ثم لم يحتج فى وجوب وجوده ، تعالى ، إلى معنى قديم ، وجب فى سائر الصفات ، أن نستغنى بوجوب ثبوتها له ، سبحانه ، عن معان قديمة ؛ لأنه لا مخصص يقتضى حاجة بعضها إلى معنى قديم دون البعض الآخر ، فبطل أن يستحقها لمعانٍ قديمة.

وقـولهم: «لا هى الله ولا هى غيـره» ، مناقضةٌ عند جميع العقلاء المنصفين ؛ لأن القدرة، القديمة ، والعلم القديم ، والحياة القديمة ، والسمع القديم ، والبصر القديم . متغايرة[4] فى أنفسها ، ولهذا لم تقم كل واحدة منها مقام الأخرى.

فإذا كانت هذه المعانى القديمة متغايرة – على ما بينا – فكيف يصحُّ قولهم بعد ذلك: **لا هى الله ولا هى غيره!!**... وقد ثبت أن كل مذكورين ، يجب أن يكون أحدهما غير الآخر ، إذا لم يكن بعضاً له... فبطل ما تقوله **الأشعرية** ، ولزمهم أن تكون تلك المعانى القديمة – التى أثبوتها لله ، تعالى [5] أغياراً له تعالى.

---

(١) فى (أ): يخلوا.
(٢) سقطت من الاصل
(٣) ليست فى: (أ)
(٤) فى (أ): مغايرة
(٥) فى الاصل: سبحانه.

ب - فى نقد الكرامية :

وأما ما تقوله الكرامية من أن تلك المعانى ، أعراض قائمة بذات البارئ ، تعالى [1] ، فهو قول باطل ؛ لأن المعقول من القيام بالذات ، هو الحلول فيها ، كما يقال : الكون قائم بالجسم ، أى حال فيه ، والله ، تعالى ، لا يجوز أن يكون محلاً لغيره ؛ لأن المحال / ١٤ظ / محدثة وهو [2] ، تعالى ، قديم .

وأما أنه لا يجوز أن يستحقها لمعانى محدثة ؛ فلأنه كان يجب أن يكون قبل إحداث تلك المعانى غير قادر ولا عالم ولا حي ولا سميع ولا بصير ، إذ لا تحدث هذه المعانى إلا من هو قادر عليها ، وعالم بها ، وحيٌ ، وموجود ، فلو لم يكن ، تعالى [3] على هذه الصفات ، إلا بعد إحداث هذه المعانى ؛ لوقف كل واحدٍ من الأمرين على صاحبه ، فكان لا يصح ثبوت واحد منهما ، وذلك محال .

جـ - فى نقد هشام بن الحكم :

ولأنه ، تعالى ، لو جاز أن يكون عالماً بعلم محدثٍ ، كما يقوله هشام بن الحكم ، ومن قال بقوله ، لوجب أن يكون فوقه من هو أعلم منه ، والله يتعالى عن ذلك ؛ لأنه تعالى ، قال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [4] ، فاقتضى ظاهر هذه الآية ، أن كل صاحب علم فوقه عليم آخر ، فإذا بطلت هذه الأقسام ، لم يبق إلا ما ذهبنا إليه من أن الله ، تعالى ، يستحق هذه الصفات لذاته .

***

---

(١) ليست فى الأصل .
(٢) فى (أ) : هو
(٣) سقطت من : (أ) .
(٤) سورة يوسف آية (٧٦)

فصـــل

وإذا ثبت أن الله تعالى ، يستحق هذه الصفات لذاته فالواجب أن يكون قادراً على جميع أجناس المقدورات ، عالماً لجميع أعيان المعلومات ، حياً قديماً فيما لم يزل ، وفيما لا يزال ، ولا يجوز خروجه عن هذه الصفات بحالٍ من الأحوال ؛ لأنه لا اختصاص لذاته بجنس من المقدورات دون جنسٍ ، ولا بغير من المعلومات دون غير ، فلا تنحصر مقدوراته ولا معلوماته ، وإنما انحصرت مقدورات الواحد منا ، ومعلوماته ، لما كان عالماً بعلم ، وقادراً بقدرة .

والمقدورات ثلاثة [1] وعشرون جنساً ، وهي : الجواهر والألوان والروائح والطعوم والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والشهوة والنضرة [2] والحياة والقدرة والغناء ، فهذه يقدرُ [3] الله ، تعالى ، على أعيانها وأجناسها ، ومن كل جنس على ما لا يتناهى [4] ، لما بينا من أنه ، تعالى [5] ، قادر لذاته فلا اختصاص لذاته بجنسٍ دون جنس.

١٥و / وأما العشرة / الباقية ، فهي : الأكوان والاعتمادات والتأليفات والأصوات والآلام والاعتقادات والإرادات والكراهات والظنون والأفكار ، فهذه العشرة يقدر العباد على أعيانها وأجناسها ، لما مكنهم الله ، تعالى ، منها ويقدر الله تعالى ، على أجناسها ومن كل جنس على ما لا يتناهى ، لما بينا من أنه ، تعالى ، قادر لذاته.

فلا تنحصر مقدوراته ، جنساً ولا عدداً.

وإنما قلنا: إنه ، تعالى ، لا يجوز خروجه عن هذه الصفات ، بحالٍ من الأحوال ؛ فلأن [6] قد بينا أنه ، تعالى ، يستحقها لذاته ، وبينا أن خروج الموصوف عن صفة ذاته لا يجوز ، فصح ما ذهبنا إليه في هذا الفصل.

***

---

(١) في الأصل: و(أ): ثلثه
(٢) في الأصل: والنفار
(٣) في (أ): بقدرة
(٤) في الأصل: يتناها
(٥) ليست في الأصل .
(٦) في (أ): لانا.

القسم الثانى

مسائل النفى

ويشتمل على أربع مسائل :-

١- **المسالة الأولى**: فى أن الله ، تعالى ، لا شبيه له .

٢- **المسالة الثانية** فى الغنى : الله غنى

٣- **المسألة الثالثة** فى الرؤية : الله ، تعالى ، لا يرى بالابصار .

٤- **المسألة الرابعة** فى الوحدانية : الله ، تعالى ، واحد لا شريك له . .

وأما مسائل النفى فهى أربع :

(١) المسألة الأولى منها ، أنه ، تعالى ، لا يشبه شيئاً من المحدثات

والخلاف فى ذلك مع الحشوية [١] والكرامية .

* أما الحشوية ؛ فإنهم يقولون : إن الله ، تعالى ، جسم وله أعضاء وجوارح ، تعالى الله عن ذلك .

* وأما الكرامية ؛ فإنهم يقولون : إن الله تعالى، جسم وليس بطويل ولا عريض ولا عميق .

أ - والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبت إليه الحشوية أن الله ، تعالى ، لو كان جسماً لوجب أن يكون محدثاً ، ولا يجوز أن يكون محدثاً .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أنه ، تعالى ، لو كان جسماً لكان محدثاً .

والثاني : أنه لا يجوز أن يكون محدثاً .

(١) أما الأصل الأول : وهو أنه لو كان جسماً لكان محدثاً ، فالذى يدل على ذلك هو ما بينا من أن الأجسام محدثة ، فلو كان ، تعالى ، مشبهاً لها ، لجاز عليه ما جاز عليها ، من التغير والزوال ، والتنقل من حالٍ إلى حال ؛ لأن [٢] من حق ١٥ظ /المثلين أن يشتركا فى كل ما يجب أن يجوز أو يستحيل ، مما يكون وجوبه وجوازه واستحالته ، راجعاً إلى الذات .

وقد ثبت أن الأجسام يستحيل عليها القدم ، ويجوز عليها الحدوث ، فلو كان تعالى، جسماً لجاز عليه الحدوث ، كما جاز عليها [٣] ، ولاستحال عليه القدم، كما استحال عليها ، فثبت أنه ، تعالى ، لو كان جسماً لكان محدثاً .

---

(١) الحشوية : قوم تمسكوا بالظواهر ، فذهبوا إلى التجسيم وغيره ، واجروا تفسير القرآن على ظاهره ، وسموا بذلك ؛ لانهم كانوا فى حلقة الحسن البصرى ، فوجدهم يتكلمون كلاماً ، فقال : « ردوا هؤلاء إلى حشاء الحلقة »، وهم انفسهم المجسمة . . . (انظر المعجم الفلسفى ، (ص ١٦٩ ، ١٧٠) .

(٢) فى (أ): لكن

(٣) فى الأصل: على الأجسام.

(٢) **وأما الأصل الثانى**: وهو أنه لا يجوز أن يكون محدثاً ، فالذى يدل على ذلك ، هو ما بينا [١] من أنه ، تعالى ، قديم ، فلا يجوز أن يكون محدثاً ؛ لاستحالة أن يكون الشيء الواحد محدثاً قديماً ، لما فى ذلك من التنافى ؛ ولأنه لو كان، تعالى، جسماً - كما زعموا - لما صح منه فعل الأجسام ، وإلا كان يصح منا فعلها!!.

فلما علمنا أن فعل [٢] الأجسام يستحيل منا ، لكوننا قادرين بقدرة [٣] ، وثبت أن فعل الأجسام قد صح من الله ، تعالى ، بطل أن يكون جسماً.

ب- وأما ما تقوله **الكرامية** من أن الله ، تعالى ، جسم وليس بطويل ولا عريض ولا عميق، فهو مناقضة ظاهرة ؛ لأن [٤] المعقول من الجسم هو الطويل والعريض العميق، بدليل أنه لا يجوز أن يثبت بأحد اللفظين وينفى [٥] بالآخر ، فلا يجوز أن يقال: هذا جسم ، وليس بطويل ولا عريض ولا عميق!.. ولا يقال: هذا طويل عريض عميق وليس بجسم!... بل يعدُّ من قال ذلك مناقضاً لكلامه ؛ جارياً مجرى من يقول: هذا جسم وليس بجسم!...

ولأن أهل اللغة يستعملون لفظ الجسم ، فيما كان عريضاً عميقاً ؛ فيقول قائلهم: الفيل أجسم من الإبل [٦] ، لما اشتركا فى الطول والعرض والعمق ، وزاد أحدهما على الآخر فى ذلك ، قال الشاعر:

وأجسمُ من عادٍ جسومُ رجالِهم.... وأكثرُ - إن عُدُّوا - عديداً من التربِ

١٦و/ ولأنه ، تعالى ، لو جاز أن يسمى [٧] جسماً لا كالأجسام ، كما تقوله الكرامية ؛ لجاز أن يسمى [٨] إنساناً لا كالناس!...

كما أن ذلك لا يجوز إطلاقه ، لما كان يوهم [٩] الخطأ ، كذلك لا يجوز النطق بكونه جسماً ؛ لأن ذلك يوهم أن يكون محدثاً ، والله يتعالى عن ذلك ، فبطل أن يكون مشبهاً للأجسام .

---

(١) ليست فى : (أ).
(٢) ليست فى: (أ).
(٣) فى الأصل: بقدر
(٤) فى (أ): لكن.
(٥) فى الأصل: ونفا
(٦) فى الأصل: البعير والإبل .
(٧) فى الأصل: يسما
(٨) فى الأصل: يسما .
(٩) فى (أ): موهم

ولا يجوز أن يكون مشبهاً للأعراض ؛ إذ لو أشبهها لجاز عليه العدم كما جاز عليها ، ولدل ذلك على حدوثه ، كما دل على حدوثها ؛ لان [1] المثلين لا يجوز أن يكون أحدهما محدثاً ، والآخر قديماً [2] ، لما فى ذلك من التنافى ، وقد بينا أن الله ، تعالى ، قديم ، **فبطل أن يكون مشبهاً للمحدثات** .

***

(١) فى (أ): لئن

(٢) فى الأصل: قديماً والآخر محدثاً.

(٢) المسألة الثانية ، وهو أنه ، تعالى ، غنى

والكلام منها يقع فى موضعين :-

أحدهما : فى حقيقة الغنى .

والثانى : فى الدليل أنه ، تعالى ، غنى .

(١) أما الموضع الأول : فحقيقة **الغنى** هو الحى الذى ليس بمحتاج ، ولا يجوز أن يوصف بهذا الوصف ، على الإطلاق ، إلا الله تعالى ، **لأن** [١] كل حى سواه محتاج .

(٢) وأما الموضع الثانى : فإذا أردنا أن نستدل على أن [٢] **الله** ، تعالى ، غنى تكلمنا فى فصلين :-

أحدهما : أنه ، تعالى ، حى .

والثانى : أنه ليس بمحتاج .

أما الفصل الأول : وهو أنه ، تعالى ، حى ، فقد تقدم بيانه .

وأما الفصل الثانى : وهو أنه ليس بمحتاج ، فالذى يدل على ذلك ، أنه لو كان محتاجاً لوجب أن يكون مشتهياً أو نافراً ؛ ولا يجوز أن يكون مشتهياً ولا نافراً .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أنه لو كان محتاجاً ، لوجب أن يكون مشتهياً أو نافراً .

والثانى : أنه لا يجوز أن يكون مشتهياً ولا نافراً .

* **ليس بمحتاج .**

١- **(الأصل الأول)** : فالذى يدل على الأول ، أن معنى **الحاجة** هى الدواعى الداعية إلى جلب نفع أو دفع ضرر ، بدليل أنه لا يجوز أن يثبت بأحد اللفظين ،

---

(١) فى (أ) : لعن .

(٢) فى (أ) : إنه .

وينفى[1] بالآخر ، فلا يجوز أن يقال : أنا محتاج إلى هذا الطعام ، وما دعانى إليه داعٍ ، ولا أن يقال : دعانى إليه داعٍ[2] ولست بمحتاج إليه .... بل يعد من قال ذلك مناقضاً لكلامه ، فثبت بذلك أنَّ الحاجة ، هى الدواعى الداعية إلى جلب نفع أو دفع ضرره ، .

والمنفعة هى اللذة والسرور وما أدى إليهما ، بدليل أنه لا يجوز أن يثبت باحد اللفظين وينفى[3] بالآخر ، فلا يجوز أن يقال[4] : انتفعتُ بهذا الفعل ولا ١٦ظ / تلذذت[5] به ، ولا[6] أن يقال : تلذذت به وسررت ، وما انتفعت به، بل يعدُّ من قال ذلك مناقضاً .

واللذة : هى المعنى المدرك بمحل الحياة فيه ، مع الشهوة له .

وحقيقة السرور : هو علم الحى أو ظنه أو اعتقاده بأن له فى الفعل (أو لمن يجب)[7] جلب منفعة[8] ، أو دفع (مضرة)[9] ، فهو الذى[10] يؤدى إليهما كالطاعات ، فإنها - وإن كانت شاقة - متعبة - فى الحال ، فإنها تسمى[11] منفعة؛ لأنها تؤدى إلى المنفعة ، والشيء قد يسمى باسم ما يؤدى إليه ، قال الله تعالى : ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[12] ، فسمى العصر خمراً ، لما كان يؤدى إلى الخمر .

والمضرة : هى الألم والغم ، وما يؤدى إليهما ، بدليل أنه لا يجوز أن نثبت باحد اللفظين وننفى[13] بالآخر ، فلا يجوز أن يقال : تضررت بهذا الفعل ، وما تألمت به ولا اغتممت ، ولا يقال : تألمت به واغتممت وما تضررت به! ... بل يعدُّ من قال ذلك مناقضاً .

والألم : هو المعنى المدرك بمحل الحياة[14] فيه ، مع اقتران النفرة عنه .

---

(١) فى الأصل : ينفا
(٢) فى الأصل : داعى .
(٣) فى الأصل : ينفا
(٤) فى الأصل : ان يقول قائل .
(٥) فى الأصل : وما تلذذت
(٦) ليست فى : (أ) .
(٦) بهامش : (أ)
(٨) فى (أ) : نفع
(٧) فى ١٠أ) : ضرر
(١٠) فى الأصل : والذى
(١١) فى الأصل : تسما
(١٢) سورة يوسف آية (٣٦) .
(١٣) فى الأصل : نفا
(١٤) فى (أ) : الحيوة ... وكذلك فى الأصل .

والغم: هو علم الحى أو ظنه أو اعتقاده بأن عليه فى الفعل جلب مضرة أو فوت منفعة، والذى يؤدى إليهما كالمعاصى ، فإنها ، وإن كانت شهية لذيذة فى الحال، فإنها تسمى مضرة ، لما كانت تؤدى إلى المضرة ، وهى [1] العقاب الدائم ، والشيء قد يسمى باسم ما يؤدى إليه ، قال الله ، عز وجل: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ [2] ، فسمى ما يأكلون ناراً ، لما كان يؤدى إليها ، وكل ذلك لا يجوز إلا على من كان مشتهياً أو نافراً ، فيلتذ بإدراك ما تشتهيه وتستر به ، وتتألم بإدراك ما تنفر عنه وتغتم به ، فثبت بهذا الأصل الأول ، **وهو أن الله ، تعالى ، لو كان محتاجاً ، لوجب أن يكون مشتهياً أو نافراً**.

* **ليس بذى شهوة أو نفار :**

وأما الأصل الثانى: وهو أنه لا يجوز أن يكون مشتهياً (أو نافراً) [3] ، فالذى يدل على ذلك أنه ، تعالى ، لو كان مشتهياً أو نافراً ، لم يخل إما ان يكون مشتهياً لذاته أو لغيره ، والغير **لا تخلو** [4] أما أن يكون فاعلاً أو علة ، والعلة لا تخلو إما أن تكون معدومة أو موجودة ، والموجودة **لا تخلو** [5] إما أن تكون قديمة أو محدثة .

والأقسام كلها باطلة ؛ لأن القسم ثلاثٌ:-

١٧و / ١- قسمةٌ تذكرُ ويراد / بها إثبات الكل ،كقسمة الموانع ، التى قدمنا [6] ذكرها ، فإن كل واحدٌ منها يمنع من الرؤية .

٢- وقسمة يذكر ويراد بها إثبات البعض وإبطال البعض ، وهو ما قدمنا من الكلام فى كيفية استحقاقه ، تعالى ، لهذه الصفات التى تقدم ذكرها.

فإنا أبطلنا أن يستحقها بالفاعل ، والمعانى ، وأثبتنا [7] أنه تعالى ، يستحقها لذاته.

٣- وقسمةٌ تذكرُ ويرادُ بها إبطال الكل ، وهى هذه ، فإن كل واحد (من أقسامها لا يجوز على الله) [8] تعالى .

---

(١) فى الأصل: وهو
(٢) سورة النساء آية (١٠).
(٣) تكملة من هامش: (أ) وفى الأصل: ولا نافراً.
(٤) فى (أ): لا يخلو.
(٥) فى (أ): لا يخلوا
(٦) فى الأصل: منى .
(٧) فى (أ): وبينا .
(٨) ما بين القوسين أثبتناه من الأصل... وهومصحح بهامش: (أ)... ولكنه غير واضح.

- **إما أنه لا يجوز أن يكون مشتهياً** (لذاته ، فلأنه لو كان مشتهياً لذاته ، لوجب أن يكون مشتهياً) [1] لجميع المشتهيات ، ولا يجوز أن يكون مشتهياً لجميع المشتهيات، وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أنه تعالى ، لو كان مشتهياً لذاته ، لوجب أن يكون مشتهياً لجميع المشتهيات . . .

والثانى: (أنه لا يجوز أن يكون مشتهياً لجميع المشتهيات) [2] .

١- **الأصل الأول** : فالذى يدل على الأول أنه لا اختصاص لذاته ببعض المشتهيات دون بعضٍ ، ألا ترى أنه، تعالى ، لما كان عالماً لذاته، وجب أن يعلم جميع المعلومات.

٢- **وأما الأصل الثانى**: وهو أنه لا يجوز أن يكون مشتهياً لجميع المشتهيات [3] ؛ فلأنه لو كان **مشتهياً** ، لوجب أن يكون **ملجأ** [4] إلى إيجادها دفعة واحدة ، لعلمه بأن له فى إيجادها ، نفعاً خالصاً ولذة كاملة ، وليس عليه فى ذلك مضرة ، وهو قادر على إيجادها ، وغير ممنوع [5] منه .

وفى علمنا بوجود الشهوات [6] والمشتهيات من فعله ، تعالى ، شيئاً بعد شيء ، وفى الاقتصار على كل [7] قدر منها دون ما زاد عليه ، دلالة على أنه ما أوجدها لحاجةٍ منه إليها ، **وإنما أوجدها لمصالح العباد** ، فبطل أن يكون مشتهياً لذاته.

ولا يجوز أن يكون نافراً لذاته . لأنه لو كان نافراً لذاته ، لوجب أن يكون نافراً عن جميع المنفرات ، ولا يجوز أن يكون نافراً عن جميع المنفرات.

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أنه لو كان نافراً لذاته ، لوجب أن يكون نافراً عن جميع المنفرات.

والثانى: أنه لا يجوز أن يكون نافراً عن جميع المنفرات.

---

(١) ما بين القوسين: فى الأصل ، ومصحح بهامش: (أ)... على نسخة أخرى .

(٢) ما بين القوسين سقط من: (أ) .

(٣) سقطت من: (أ) .

(٤) فى الأصل: فلأنه كان يجب أن يكون ملجأ.

(٥) فى الأصل: غير ممنوع .

(٦) فى ليست فى الأصل.

(٧) سقطت من الأصل .

١- فالذى يدل على **الأول**: أنه لا اختصاص [١] لذاته ببعض المنفرات دون بعض، ألا ترى أنه لما كان عالماً لذاته، وجب أن يكون عالماً بجميع المعلومات.

٢- والذى يدل على **الثانى**: أنه لو كان نافراً عن جميع المنفرات، لوجب أن يكون ملجأ إلى أن لا[٢] يخلق شيئاً منها، لعلمه بأن عليه فى ايجادها مضرة، وليس ١٧ظ/ له فيه منفعة، وهو غير ملجأ إلى خلق المنفرات، وفى علمنا بوجود المنفرات الكثيرة من فعله، تعالى، **دلالة** [٣] على أنه غير نافر عنها، فبطل أن يكون مشتهياً أو نافراً لذاته.

- **وأما أنه لا يجوز أن يكون مشتهياً ولا نافراً بالفاعل**؛ فلأنه، تعالى، قديم، والقديم لا فاعل له.

- **وأما أنه لا يجوز أن يكون مشتهياً بشهوة معدومة**؛ فلأن العدم يقطعه [٤] الاختصاص والعلة لا توجب إلا بشرط الاختصاص؛ **ولأن** [٥] فى العدم **نفرة**، فلو أوجبت له الشهوة المعدومة كونه مشتهياً لشيء، لأوجبت له النفرة المعدومة كونه نافراً عن ذلك الشيء؛ لأنه لا اختصاص [٦] لهما به، **تعالى**، فكان ذلك يؤدى إلى أن يكون مشتهياً للشيء الواحد، نفاراً عنه فى حالة واحدة، وذلك محال.

- **ولا يجوز أن يكون مشتهياً ولا نافراً لمعنى قديم** من شهوة أو نفار؛ لأن ذلك يؤدى إلى أن تكون تلك الذوات القديمة أمثالاً لله، تعالى، لمشاركتها له فى القدم، الذى هو أخص الصفات وقد ثبت أن الله، تعالى، [٧]، لا مثل له على ما يأتى بيانه.

- **ولا يجوز أن يكون مشتهياً بشهوة محدثة**؛ لأنه كان يجب أن يكون ملجأ إلى خلق الشهوة والمشتهى [٨]، لعلمه بأن له فى ذلك نفعاً خالصاً ولذة كاملة، وليس عليه فيه مضرة، وهو، **تعالى** [٩]، قادر على إيجاد الشهوة والمشتهى [١٠].

---

(١) فى (أ): والأصل: الإختصاص.
(٢) فى الأصل: إلى لا.
(٣) سقطت من: (أ).
(٤) فى الأصل: مقطعه.
(٥) فى (أ): لئن
(٦) فى الأصل و (أ): لاختصاص.
(٧) فى الأصل: أنه تعالى.
(٨) فى الأصل: المشتها.
(٩) ليست فى الاصل.
(١٠) فى الأصل: المشتها.

وفى علمنا بوجود الشهوات والمشتهيات شيئاً بعد شيء دلالة على أنه ، تعالى [1] ، غير ملجأ إلى خلقها ، فبطل أن يكون مشتهياً بشهوة محدثة .

- **ولا يجوز أن يكون نافراً بنفار محدث** ، إذ لو جاز عليه ذلك لجازت عليه الشهوة المحدثة ؛ لأن [2] من حق من تصح عليه صفة ، تثبت لمعنى محدث ، أن يصح عليه ضدها (إذا كان لها خير) [3] ، ألا ترى أن الجسم لما جازت عليه الحركة ، جاز عليه ضدها ، وهو السكون ، وقد بطل أن يكون الله ، تعالى [4] مشتهياً بشهوة محدثة ، فبطل أن يكون نافراً بنفار محدث .

فإذا بطلت هذه الأقسام كلها ثبت أنه ، تعالى ، لا تجوز عليه الحاجة فإذا [5] لم تجز عليه الحاجة ، وقد ثبت أنه ، تعالى [6] ، حى وجب أن يكون غنياً ، وهذا الدليل يدل على أن الله ، تعالى ، كان غنياً [7] ، فيما لم يزل ، ويكون غيناً [8] فيما لا يزال ، ولا ١٨و / يجوز خروجه / عن هذه الصفات [9] بحال من الأحوال .

***

(١) ليست فى: (أ).
(٢) فى (أ): لكن .
(٣) فى الأصل وهامش: (أ).
(٤) ليس فى (أ): الله تعالى
(٥) فى الأصل: وإذا
(٦) ليست فى: (أ)
(٧) هذه العبارة فى: (أ) ، واستدارك فى الهامش على نسخة الأصل..
(٨) ويكون غنياً فى: (أ)
(٩) فى الأصل: الصفة..

(٣) المسألة الثالثة: أن الله تعالى، لا يرى بالأبصار فى الدنيا ولا فى الآخرة [١]

وهذا هو مذهبنا، والخلاف فى ذلك مع **الحشوية والأشعرية وضرار بن عمرو** [٢]:

١- **أما الحشوية**: فإنهم يقولون: إن الله، تعالى، يرى بالأبصار؛ لاعتقادهم أنه جسم.

٢- **وأما الأشعرية**: فإنهم يقولون: إن الله، تعالى، يرى يوم القيامة، رؤية غير معقولة، لا خلف، ولا أمام، ولا يمين، ولا شمال، ولا فوق، ولا تحت، ويراه المؤمنون دون الكافرين!.

٣- **وأما ضرار بن عمرو**: فإنه يقول: إن الله، تعالى، يرى يوم القيامة بحاسة غير هذه الحواس.

أما الحشوية: فإنا لا نكالمهم [٣] فى هذه **المسألة** [٤]؛ لانهم يسلمون لنا الله، تعالى، إذا لم يكن جسماً لم تجز عليه الرؤية، ونحن نسلم لهم أنه لو كان جسماً، لجازت عليه الرؤية، وإنما نكلمهم فى نفى التجسيم، وقد تقدم بيانه.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهب إليه الآخرون، وجهان، **عقلى وسمعى**.

* **الأدلة العقلية فى نفى الرؤية**:

أ- **فالعقلى**: أن الله، تعالى، لو صح أن يرى فى حالة [٥] من الاحوال لرأيناه [٦] **الآن**

---

(١) راجع مسألة الرؤية فى الكتب التالية:
للمعتزلة، القاضى عبد الجبار فى المغنى؛ (٤/ ٣٣ - ٢٤٠)؛ وكذلك شرح الأصول الخمسة؛ (ص٢٣٢ - ٢٧٧)؛ والمحيط بالتكليف؛ (ص٢٩٨ - ٢١٣)، وللأشاعرة... الإمام الأشعرى: اللمع؛ (ص٦١ - ٦٨)؛ والإبانة؛ (ص٣٥ - ٦٢)؛ والغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد؛ (ص٥٩ - ٦٩)، والماتريدى: التوحيد؛ (ص٧٨ - ٨٥)... والشهرستانى: نهاية الإقدام فى علم الكلام؛ (ص٣٥١ - ٣٦٩).. وللزيدية الإمام القاسم بن محمد: الأساس فى عقائد الأكياس؛ (ص٧٩ - ٨١).... وغيرها.

(٢) **ضرار بن عمرو**... كان من المعتزلة فانشق عنهم وقال بالجبر ورد عليهم، وله أكثر من ثلاثين كتاباً فى الرد على المعتزلة والخوارج وغيرهم... كفرته المعتزلة وشهد عليه الإمام **أحمد بن حنبل** عند القاضى سعيد بن عبد الرحمن الجمحى فأفتى بقتله فهرب... وقيل: اختفاه **يحيى بن خالد البرمكى**، توفى سنة ١٩٠هـ / ٨٠٥م... انظر فضل الاعتزال؛ (ص٣٩١)، والشهرستانى: الملل والنحل؛ (١/ ١٠٢) ... إليه تنسب الضرارية وقد وافق الجبرية فى أن أفعال العباد مخلوقة لله، تعالى، وأكساب للعباد، وأبطل القول بالتولد؛ ومع ذلك بقى على مذهب المعتزلة فى أن الاستطاعة قبل الفعل وزاد على ذلك أنها مع الفعل وبعده!!.. أو بعض المستطيع... ووافق الكرامية وشيخهم النجار فى أن الجسم عبارة عن أعراض مجتمعة!...

(٣) فى الأصل: لا نكلمهم

(٤) فى (أ)، والأصل: مسله.

(٥) فى الأصل: حال

(٦) فى (أ): لشاهدناه... والصواب ما أثبتناه.

ومعلوم أنا لا نراه الآن ، وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أنه لو صح أن يرى فى حالٍ من الأحوال ، لرأيناه الآن .

والثانى : أنا لا نراه الآن ، وقد تقدم بيان هذين الأصلين ، حيث بينا أنه ، تعالى ، لا يعرف بالمشاهدة .

ومما يدل على ذلك ، أن الواحد منا لا يرى بالحاسة ، والرائى بالحاسة لا يرى ، إلا ما كان مقابلاً أو فى حكم المقابل ، (والقديم ، تعالى ، لا يرى بمقابل ولا فى حكم) [1] المقابل .

وهذه الدلالة مبنية على ثلاثة [2] أصول :-

أحدهما : أن الواحد منا لا يرى إلا بالحاسة .

والثانى : أن الرائى بالحاسة لا يرى إلا ما كان مقابلاً ، أو فى حكم المقابل .

والثالث : أن القديم ، تعالى ، ليس بمقابل ، ولا فى حكم المقابل .

١- فالذى يدل على الأول : أن الواحد منا إذا [3] حصلت له الحاسة السليمة ، صح أن يرى المرئيات ، ومتى عدمت أو سقمت استحال أن يرى المرئيات .

٢- والذى يدل على الثانى : وهو أن الرائى بالحاسة ، لا يرى إلا ما كان مقابلاً ، أو فى حكم المقابل ؛ فلأن [4] المقابلة متى حصلت بين الرائى والمرئى ، أو ما فى حكمها ، ١٨ظ / صح أن يرى المرئيات ، ومتى عدمت المقابلة ، أو ما فى حكمها / استحال أن تُرى المرئيات .

٣- والذى يدل على الثالث : أن المقابلة ، أو ما فى حكمها ، لا تجوز إلا على المحدثات والله ، تعالى ، ليس بمحدث ، على ما تقدم بيانه ، فثبت بدليل العقل أن الله ، تعالى ، لا يرى بالأبصار فى الدنيا ولا فى الآخرة .

* الأدلة السمعية فى نفى الرؤية :-

ب- وأما [5] الدليل السمعى ، فهو قول الله تعالى [6] : ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (١٠٣) ﴾ [7] ، والكلام فى هذه الآية فى موضعين :-

---

(١) هذه العبارة سقطت من صلب : (أ) ، وهى فى الأصل وبهامش : (أ) تصحيحاً وإن كانت فى الأصل : والقديم ليس . . .

(٢) فى (أ) : ثلثه

(٣) فى الأصل : متى

(٤) فى (أ) : لكن

(٥) فى الأصل : وما

(٦) فى الأصل : سبحانه .

(٧) سورة الأنعام آية (١٠٣) .

أحدهما: فى بيان صحة الإستدلال بالسمع على هذه **المسألة** [1] دون ما تقدمها من **المسائل**.

والثانى: فى وجه الإستدلال بهذه الآية على أن الله ، تعالى ، لا يرى بالأبصار.

(١) أما الموضع الأول: فاعلم أنه يصح الاستدلال **بالسمع** [2] على هذه **المسألة** [3] ، هى **ومسألة** نفى الثانى ، دون ما تقدمهما من المسائل ؛ **لأن** [4] العلم بصحة السمع لا يقف على العلم بهاتين **المسألتين** ، وإنما يقف على العلم ، بكون فاعله عدلاً حكيماً ، وكون فاعله عدلاً حكيماً ، مبنى على أنه ، تعالى ، عالم بقبح القبائح، وغنى عن فعلها.

(٢) وأما الموضع الثانى: وهو وجه الاستدلال بهذه الآية على أن [5] الله ، تعالى ، لا يرى بالأبصار ، فهو أنه ، تعالى ، يمدح بنفى إدراك الأبصار ، وهو رويتها عن نفسه تمدحاً، راجعاً إلى ذاته ، فلا يجوز إثبات ما تمدح الله ، تعالى ، بنفيه (**عن نفسه** ، على هذا الوجه؛ **لأن** إثباته يؤدى إلى انقلاب ذاته ، والانقلاب على الله، تعالى ، لا يجوز)[6].

وهذا الوجه مبنى على خمسة أصول:-

أحدهـا: أن إدراك الأبصار هو رؤيتها.

والثانـى: أن الله ، تعالى ، تمدح بنفى إدراك الأبصار عن نفسه.

والثالـث: أن تمدحه بذلك راجع إلى ذاته.

والرابـع: أن إثبات ما هذا حاله ، يؤدى إلى انقلاب ذاتـه.

والخامس: أن الانقلاب على الله [7] ، تعالى ، لا يجوز.

(١) أما الأصل الأول: وهو أن [8] **الكلام فى آية إدراك الأبصار ، هو رؤيتها**

فالكلام منه يقع فى موضعين:-

---

(١) فى الأصل: (أ): المسله.
(٢) تصحيح بهامش: (أ) ، والأصل .
(٣) فى الأصل: (أ): المسله
(٤) فى (أ): لعن .
(٥) ليست فى: (أ).
(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٧) فى (أ): عليه .
(٨) ليست فى: (أ)... ولكن المقابل استركها بالهامش.

أحدهما: فى قسمة الإدراك.

والثانى: فى الدليل على أن إدراك الأبصار، هو رؤيتها.

* أقسام الإدراك:

١٩و / أما الموضع الأول: فاعلم أن الإدراك ينقسم إلى أربعة أقسام:-

١- إدراك بمعنى [١] اللحوق، يقال: أدراك فلان زمان النبى ﷺ، أى لحقه، وعليه حُمل قول الله، تعالى: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [٢]، أى لملحقون.

٢- وثانيها، بمعنى النضج والإيناع، يقال: أدركت الفاكهة، إذا نضجت وأينعت.

٣- وثالثها: بمعنى البلوغ، يقال: أدرك الصبى والصبية، إذا بلغا، ومنه سمى المكلف بالبالغ المدرك.

٤- ورابعها: بمعنى إحساس الحواس، يقال: أدركت ببصرى شخصاً، أى رأيته، وأدركت بسمعى صوتاً، أى: سمعته.

أما الموضع الثانى: فاعلم أن إدراك الأبصار، هو رؤيتها.

والدليل على ذلك أنه لا يجوز أن يثبت بأحد اللفظين، وينفى بالآخر، فلا يجوز أن يقال: أدركتا ببصرى شخصاً، وما رأيته بعينى، أو رأيته بعينى، وما أدركته ببصرى!... بل يُعدُّ من قال ذلك مناقضاً لكلامه، جارياً مجرى من يقول: أدركت وما أدركت، ورأيت وما رأيت!.

(٢) وأما الأصل الثانى: وهو أنه، تعالى، تمدح بنفى إدراك الأبصار من نفسه فالذى يدل على ذلك وجهان:-

أحدهما: أن الأمة أجمعت على ذلك، وإجماعهم حجة...

وهذا الوجه مبنى على أصلين:-

أحدهما: أن الأمة أجمعت على ذلك.

والثانى: أن اجماعهم حجة.

---

(١) فى الأصل: بمعنا.

(٢) سورة الشعراء آية (٦١).

الوجه الأول : فالذى يدل على الأول: أنه لا خلاف بين الأمة ، أن هذا مما تمدح الله ، تعالى ، به ، وإنما الخلاف بينهم فى كيفية التمدح.

أ - فمذهب أهل العدل إلى أن الله ، تعالى ، تمدح بنفى ذلك، فى الدنيا والآخرة.

ب- وذهبت الأشعرية وضرار إلى أن الله ، تعالى ، تمدح بنفى ذلك، فى الدنيا، دون الآخر، وإلى أن المؤمنين يرون الله ، تعالى، فى الآخرة دون الكافرين.

جـ- وذهبت الحشوية إلى أن الله تعالى ، تمدح بنفى الإحاطة عن نفسه ، لاعتقادهم أنه جسم ، فثبت الأصل الأول.

٢- أما الأصل الثانى: وهو أن إجماع الأمة حجة، فسيأتى بيان ذلك فى الوعد والوعيد.

والوجه [١] الثانى ؛ أن قوله ، تعالى: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ متوسط بين أوصاف المدح، ولا يجوز أن يتوسط بين أوصاف المدح ، ما ليس بمدح .

الأصل الأول : وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

١٩ظ / أحدهما: أن قوله ، تعالى: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ متوسط بين أوصاف المدح.

والثانى: أنه لا يجوز أن يتوسط بين أوصاف المدح ، ما ليس بمدح .

الأصل الأول : فالذى يدل على الأول أن نظام الآية يشهد بذلك فيما قبل وفيما بعد[٢].

قال تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (١٠١) ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ (١٠٢) لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (١٠٣) ﴾ [٣].

فأول الآية مدح ، وآخرها مدح [٤] ، فصح [٥] أن قوله ، تعالى: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ متوسط بين أوصاف المدح.

٢- وأما الأصل الثانى: وهو أن لا يجوز أن يتوسط بين أوصاف المدح ما ليس بمدح ،

---

(١) فى الاصل: الوجه.
(٢) فى الاصل: فيما قبل وبعد
(٣) سورة الانعام من آية (١٠١) ، إلى آية (١٠٣).
(٤) فى (أ): فأول الآية مدح
(٥) فى الاصل: وصح

فالذى يدل عليه ما نعلمه فى الشاهد من أنه لا يحسن من الواحد منا أن يقول: فلان برٌ تقيٌ أسود صالح زكى... بل يكون قوله: أسود، مستهجناً [1] معيباً عند الفصحاء؛ لأنه ليس بمدح ووسط [2] بين أوصاف المدح ما ليس بمدح [3]، فإذا لم يحسن ذلك [4] فى كلام الواحد منا لم يحسن ذلك [5] من كلام البارئ أحق وأولى.

***

(٣) وأما الأصل الثالث: وهو أن تمدحه، بنفى إدراك الأبصار[6]، تمدحاً راجعاً إلى ذاته

فالذى يدل على ذلك أنه بين به أن ذاته لا ترى، لأن [7] كون الشىء مرئياً أو غير مرئى، هو مما يتبع صفة ذاته، ألا ترى أنا ندرك الجسم على أخصِّ أوصافه، وهو كونه متحيزاً، ويستحيل علينا إدراك كثير من الأعراض، لما يرجع إلى ذواتها، فثبت أن هذا التمدح راجع إلى ذاته.

***

(٤) وأما الأصل الرابع: وهو أن إثبات ما هذا حاله، يؤدى إلى انقلاب ذاته، تعالى

فالذى يدل على ذلك، أن ما هو عليه فى ذاته، إذا كان يقضى بأنه لا تصح رؤيته فى دار الدنيا، فمتى قيل بعد ذلك بصحة رؤيته فى دار الآخرة، أدى إلى أن تصير ذاته ذاتاً أخرى، تصح عليها الرؤية، بعد أن كانت مستحيلة، وذلك يؤدى إلى خروجه مما عليه فى ذاته، وهذا هو الانقلاب.

***

(٥) وأما الأصل الخامس: وهو أن الانقلاب عليه، تعالى، لا يجوز

فالذى يدل على ذلك أن الانقلاب هو خروج الموصوف عن صفة ذاته، وقد بينا أن ذلك لا يجوز، على ما تقدم بيانه [8]؛ ولأنه لا خلاف بين السلف الصالح أن الله، ٢٠و / تعالى، لا يجوز أن تحصل فى الآخرة على صفة ذاتية، أمور لم يكن عليها فى دار الدنيا، فصح بهذه الجملة أن الله، تعالى، لا يرى بالابصار فى الدنيا ولا فى الآخرة.

---

(١) فى الأصل: مستهجناً.
(٢) فى الأصل: ووسطه... وما اثبتناه من هامش: (أ).
(٣) ما ليس بمدح: ليست بالاصل... وما اثبتناه بهامش: (أ)
(٤) ليست فى: (أ)
(٥) ليست فى الأصل... وهى بهامش: (أ).
(٦) العبارة ليست فى الأصل
(٧) فى (أ): لكن.
(٨) هذه العبارة ليست فى الأصل.

ويجرى هذا التمدح مجرى قوله ، تعالى [1]: ﴿ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ ﴾ [2] فكما لا يجوز إثبات ذلك فى الدنيا ولا فى الآخرة ، لما كان مدحاً راجعاً إلى ذاته ، فكذلك [3] قوله ، تعالى: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ ، لا يجوز إثباته لا [4] فى الدنيا ولا فى الآخرة.

فإذا صح ذلك ، وجب حمل قوله، تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) ﴾ [5] ، على معنى يوافق دلالة العقل ، وحكم القرآن ؛ لئلا تتناقض الأدلة.

* فورد عن علىٍ [6] ، عليه السلام: أن المراد بالنظر المذكور ، فى هذه الآية [7] ، هو النظر إلى ثواب الله ، تعالى [8] ، فيكون قد حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو اسم الله ، تعالى ، كما قال ، تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [9] ، والمراد بذلك أهل القرية.

* وروى عنه – أيضاً – عليه السلام ، أنه تأول النظر المذكور فى هذه الآية ، على أنه انتظار [10] لثواب الله ، تعالى.

* فروى عنه أنه مرَّ برجلٍ رافع يده إلى السماء ، شاخصٌ ببصره ، فقال: له علىٌّ ، عليه السلام [11] : «يا عبد الله اكفف يدك ، واغضض من بصرك ، فإنك لن تراه ولن تناله» ...

– قال: يا أمير المؤمنين ، إن لم أره فى الدنيا ، فسأراه فى الآخرة.

---

(١) ليست فى: (أ)
(٢) سورة البقرة: جزء من آية الكرسى آية (٢٥٥).
(٣) فى الأصل: كذلك
(٤) ليست فى الأصل
(٥) سورة القيامة آية (٢٣)
(٦) هو أمير المؤمنين على بن أبى طالب بن عبد المطلب الهاشمى القرشى ، أبو الحسن ولد بمكة سنة ٢٣ قبل الهجرة / ٦٠٠م، وهو ابن عم رسول الله ﷺ وأول من آمن به وصدقه من الصبية، ولم يسجد لصنم قط... وكان فارساً شجاعاً ورعاً زاهداً عالماً ، برَّ أقرانه ، وفاق السابقين واللاحقين ؛ دعى للمطالبة بالإمارة أول الامر ، فآثر الجماعة والسلامة وواد الفتنة ؛ ولما تولى الخلافة سعى لدى الصحابة ، حتى يطفأ نارها ، ولكن كان قدر الله سابقاً... واشعلها عليه معاوية وعمرو بن العاص، خيلاً ورجالاً ، حتى انهكوا الدولة الفتية ، وانتهت خلافته سنة ٤٠هـ / ٦٦١م ، بعد أن قتله الخارجى عبد الرحمن بن ملجم ، شهيداً وهو يصلى... ولا يختلف على حبه والاعتراف بفضله سنى ولا شيعى ، إلا من اهلكه الله ، وسبق عليه الكتاب ، ببغض فتى الإسلام ، وصاحب اللواء ، وخليفة رسول الله ليلة الهجرة فى فراشه ، وزوج ابنته فاطمة الزهراء ، رضى الله عنها ، واخو الرسول وابو الحسنين... انظر ترجمته؛ الاعلام ؛ (٤ / ٢٦٥ ، ٢٩٦).
(٧) فى (أ): فى الآية
(٨) ليست فى: (أ).
(٩) سورة يوسف آية (٨٢)
(١٠) فى الاصل: على الإنتظار
(١١) ليس فى (أ): له على عليه السلام.

- فقال له علي ، عليه السلام : كذبت ، بل لا تراه في الدنيا ولا في الآخرة . . . أما سمعت الله ، تعالى ، يقول : ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (١٠٣) ﴾ (١) .

إن أهل الجنة ينظرون إلى الله ، تعالى ، كما ينظر إليه أهل الدنيا ، ينتظرون ما يأتيهم من خيرهِ وإحسانه .

فتأول ، عليه السلام ، النظر ، ها هنا ، بمعنى الانتظار ، والنظر بمعنى الانتظار ، ظاهر في لغة العرب ، على ما تقدم في أول الكتاب ، ويصح الجمع بين هذين التأويلين المرويين عنه ، عليه السلام ، فيُحمل على أن أهل الجنة ينظرون إلى ما قد حصل لهم ، من الثواب ، وهم مع ذلك ينتظرون ثواباً آخر ، فلا يكون بينهما تناف .

٢٠ظ / ولأنه لا يصح للمخالف أن يحمل / الآية على ظاهرها ؛ **لأن** (٢) النظر لا يفيد الرؤية ، ولهذا يقول القائل : نظرت إلى الهلال فلم أره ، ويكون كلاماً صحيحاً ، فلو كان النظر يفيد الرؤية ، لكان الكلام متناقضاً ، وإذا لم يكن مفيداً للرؤية ، كان ظاهره يفيد تقليب الحدقة السليمة في جهة المرئي ، طلباً لرؤيته ، والله ، سبحانه ، لا يكون في جهة عندنا ، وعند مخالفينا في هذه **المسألة** (٣) ، وهم **الأشعرية** .

فإذا لم يصح التعلق بظاهر الآية ، وجب المصير فيها إلى التأويل ، الذي ذكرناه (٤) ، لأنه موافق لدلالة العقل ، ومحكم القرآن .

وكذلك فلا يصح ما (٥) يتعلق به المخالف ، مما يرويه من قول رسول الله صلى الله عليه وآله : « **سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر** » (٦) ، لوجوه :-

١- **أحدها** : أنه مخالف لدلالة العقل ، ومحكم القرآن ؛ وكل ما خالف هذين الدليلين ، وجب رده .

---

(١) سورة الأنعام آية (١٠٣) .
(٢) في (أ) : لئن .
(٣) في الأصل (أ) : المسله .
(٤) في الأصل : ذكرنا .
(٥) في (أ) : فيما .
(٦) ورد هذا الحديث بالفاظ متقاربة ، وبرويات مختلفة في كتب السنة ، انظر من ذلك البخاري - الفتح ؛ (٢/٢٧ ، ٢٨) (كتاب المواقيت ، باب فضل صلاة العصر) ، وكذلك في ؛ (٨/٤٥٨) ، وفي مواضع اخرى منه . . . وفي مسلم حديث رقم (٦٣٧) (كتاب المساجد ، باب صلاتي الصبح والعصر) ، والترمذي في سننه ، (٤/٥٩٣) ، حديث رقم (٢٥٥٢) ، في صفة الجنة ؛ وابو داود ؛ (٤/٢٢٣) حديث رقم (٤٧٢٩) . . . وكذلك الإمام أحمد في مسنده ؛ (٣/١٦ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٢٧) .

٢- والثانى: أنه لو صحَّ هذا الخبر عن النبى ، صلى الله عليه وآله ، فإنه لا يصح الأخذ به فى هذه المسألة [١] ؛ لأنه من أخبار الآحاد ، ولو كان متواتراً ؛ لوجب أن يكون معلوماً ظاهراً ، عند المخالف والموالف ، وأن لا يختص بالعلم به، فريق دون فريق.

وإذا كان من أخبار الآحاد لم يقتض إلا غالب الظن ، متى [٢] تكاملت شرائطه ، وهذه المسألة يجب الوصول فيها إلى العلم اليقين ، ولا يؤخذ فيها إلا بالأدلة القاطعة؛ لأنها من مسائل أصول الدين.

٣- والثالث: أن ظاهر هذا الخبر يفيد التشبيه ، الذى لا يقول به أحد من المسلمين ؛ لأن ظاهره يقتضى أن الخلق يرون الله ، تعالى ، يوم القيامة ، فى جهة العلو ، على شكل الاستدارة ، وهيئة الإضاءة والإنارة!.

٤- والرابع: أنه لو صح التعلق بهذا الخبر ، لوجب تأويله ، على ما يوافق دلالة العقل، ومحكم القرآن...

فنقول: المراد بالرؤية المذكورة فيه العلم ، والرؤية بمعنى العلم ظاهرة ، قال الله ، تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [٣] معناه: أو لم يعلم ، فيكون معنى الخبر إن صح - إنكم ستعلمون ربكم يوم القيامة ، وإنما خصَّ القيامة بالذكر ؛ لأن الخلائق كافة يعلمون الله ، تعالى ، ذلك ٢١و/ اليوم ، وإن لم يعلمه / فى الدنيا إلا بعضهم ، وتكون فائدة التشبيهية بالقمر ليلة البدر ، أن الخلق يعلمون الله ، تعالى ، ضرورة كما يعلم القمر من شاهده.

- ويؤيد هذا التأويل ما روينا بالإسناد الموثوق به إلى سمرة بن جندب ، أنه قال: سألنا رسول الله ، ﷺ: «هل يُرى ربنا فى الآخرة ، قال: فانتفض ، ثم سقط ، ولصق بالأرض... وقال: «لا يراه أحد ولا ينبغى لأحد أن يراه».

- وروينا بالإسناد الموثوق به إلى جابر بن عبد الله الأنصارى ، رضى الله عنه ،

---

(١) فى الأصل: ، (أ) : المسله .

(٢) فى الأصل: متا .

(٣) سورة يس آية (٧٧).

قال: قال رسول الله، ﷺ: «اعلموا أنكم لن تروا الله في الدنيا، ولا في الآخرة»[1].

- وروينا - أيضاً - عن عائشة، رضى الله عنها، أنها سئلت هل رأى محمدٌ ربه؟ فقالت: «يا هذا لقد قُفَّ شعرى، مما قلت!.. من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم الفرية على الله، عز وجل»[2]، إلى غير ذلك من الأخبار المروية، التى تشهد بالصحة لما ذهبنا إليه من أن الله، تعالى، لا يرى بالأبصار.

***

(١) يبدو أن للشيخ الرصاص مؤلفاً جمع فيه حديث رسول الله، ﷺ، جلة رجاله من الزيدية ورجالها... ولذلك نجده يقول: وروينا بالإسناد الموثوق به.. وهو يقصد أنه روى ما روى عن آل البيت من ائمتهم وعلمائهم وشيوخهم... ولزيد بن علي مسنداً، وهو مطبوع... ولقد اطلعت لأبى طالب يحيى بن الحسين بن هارون المتوفى سنة ٩٥٢هـ على كتاب مخطوط له تحت عنوان: «تيسير المطالب في أمالي أبي طالب»... عبارة عن أحاديث مفصلة السند حتى رسول الله ﷺ، رجالها من آل البيت وأتباعهم... انظر دار الكتب مصورة عنه تحت رقم ٢١١٤.

(٢) اختلف الصحابة حول رؤيته، ﷺ، لربه في المعراج، فمنهم من نفاها، ومنهم من اجازها، فقال المجيزون لها، وعلى راسهم ابن عباس، رضى الله عنه، إنه رأى ربه في المعراج، ولكن جمهور الصحابة وافق ما ذهبت إليه السيدة عائشة، رضى الله عنها، والتى أنكرت رؤيته ﷺ، لربه، بشدة، وقالت عنه أنه فرية على الله... انظر في ذلك الباقلاني: الإنصاف، ص ١٨٦... وحديث المعراج في البخارى ومسلم... وستجد أنه ليس من الصحابة أحد روى أنها كانت لله، تعالى، وانظر كذلك كتاب المعراج للإمام الصوفى والمتكلم العلم العلامة أبى القاسم القشيرى، (ص ٩٤ - ٩٩).

(٤) أما المسألة الرابعة : أن الله تعالى ، واحدٌ لا ثانٍ[١] له ، يشاركه فى القدم والألهية[٢]

والكلام منها يقع فى ثلاثة [٣] مواضع :-

أحدهـا : فى حقيقة الواحد . . .

والثانى : فى حكاية المذهب ، وذكر الخلاف . . .

والثالث : فى الدليل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه .

(١) أما الموضع الأول : فحقيقة الواحد فى ، اصطلاح المتكلمين [٤] ، هو المنفرد بصفات الالهية ، على حد لا يشاركه فيها مشارك ، وهو كونه قادراً على جميع أجناس المقدورات ، عالماً بجميع أعيان المعلومات حياً قديماً .

(٢) وأما الموضع الثانى : فمذهبنا أن الله ، تعالى ، واحداً لا ثانى معه يشاركه فى الصفات التى قدمنا ذكرها ، فالخلاف فى ذلك مع **الثنوية والمجوس والنصارى . . .**

أ -أما الثنوية [٥] ؛ فإنهم يقولون بصانعين قديمين أحدهما : النور ، والثانى : الظلمة ، ويقولون : كل ما [٦] حصل من خير ، وهو الذى تشتهيه النفوس ، فهو من النور بطبعه ، ولا يقدر - عندهم - على فعل الشر . . . وكل ما حصل من شر وهو الذى تنفر [٧] عنه النفوس ، فهو من الظلمة بطبعها ولا يقدر عندهم [٨] على فعل الخير .

---

(١) راجع فى الوحدانية ما يلى : القاضى عبد الجبار : شرح الاصول الخمسة ؛ (ص٢٨٧) وما بعدها ، والماتريدى : التوحيد ؛ (ص١٩) وما بعدها ، والأشعرى : اللمع ، (ص٢٠) . . . والشهرستانى : نهاية الإقدام ؛ (ص٩٠ - ١٠٢) . . . وكذلك التفتازانى : شرح العقائد النسفية ؛ (١ / ٧٧) وغيرها .

(٢) فى الاصل : (أ) : الإهيه

(٣) فى الاصل : (أ) : ثلثه .

(٤) انظر الواحد عند المتكلمين . . . الآمدى : المبين ؛ (ص١١٤) ، وما بعدها ، وكذلك الجرجانى : التعريفات ؛ (ص٧٠) .

(٥) الثنوية : Duqlism تطلق على مجموع الديانات الفارسية والهندية ، التى تعبد أصلين هما النور والظلمة ، أو الخير والشر ، أو يزدان وأهرمن . . . فتجعل لهما ازليين ، أو النور ازلى والظلام ، الذى هو الشيطان ، محدث مخلوق . . . ومن امتزاجهما يوجد ثالث . . . أو يخلق العالم بكل ما فيه . . . وهذه الديانات هى الزرادشتية ، والديصانية ، والمانوية ، والمزدكية ، والمرقونية ، والباطنية .

(٦) فى الاصلو(أ) : كلما .

(٧) فى (أ) : سفر

(٨) ليست فى : (أ) .

٢١ظ / **وأما المجوس** [١] ؛ فإنهم / يقولون: بصانعين ، يعبرون عن أحدهما بيزدان ، وهو ذات البارئ – عندهم – وعن الثانى بأهرمن [٢] ، وهو الشيطان ، ومنهم من يقول: بقدم أهرمن ، ومنهم من يقول بحدوثه ، ويقولون: ما حصل من الخيرات ، وهو ما تشتهيه النفوس ، فهو من **يزدانه** [٣] ، وهو البارئ ، وما حصل من شرور ، وهو الذى تنصر [٤] عنه النفوس فهو من **أهرمن** ، **وهو الشيطان** [٥].

وأما النصارى [٦]: فإنهم يقولون: إن الله ثالث **ثلاثة** ، كما حكى [٧] الله عنهم فى كتابه الكريم.

(٣) وأما الموضع الثالث: وهو الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه.

أنه كان معه قديم ثان ، لكان مثلاً له ، وأنه لا يجوز أن يكون لله تعالى ، مثل .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

١- **الأول** : أنه لو كان معه قديم ثانٍ ، لكان مثلاً له .

٢- **الثانى** : (أنه لا يجوز أن يكون لله ، تعالى ، مثل)[٨] .

الأصل الأول : فالذى يدل على الأول أن القدم صفة من صفات الذات ، والاشتراك [٩]

---

(١) **المجوسية**: هى إحدى الديانات الفارسية، التى قامت على عبادة إلهين واعتمدت الفلسفة الباطنية ، التى امتزجت بالتصوف الفلسفى ، الذى بحث عن المعرفة الإلهية عن طريق الحدس الصوفى ، لا العقل والنظر ، ولذلك كانت إحدى الغنوصات الشهيرة ، التى عرفها المسلمون عن ديانات الفرس ، فعبدوا يزدان وأهرمن ، كإلهين للخير والشر ، أو النور والظلام ، وهى إحدى الديانات الثنوية ، أو أشهرها على الإطلاق... وقد تأثرت بها الديانات السماوية فيما بعد، كاليهودية والنصرانية فى نواحى العقيدة والأخلاق. انظر كتابى «**نقد المسلمين للثنوية والمجوس**» : إمام عبد الله ، دار الآفاق العربية ٢٠٠٠م .

(٢) فى (أ): أهرمن (٣) فى الأصل: زاكى.

(٤) فى (أ): سفر. (٥) هذه العبارة ليست فى الاصل.

(٦) **النصرانية**: إحدى الديانات السماوية الكبرى ، التى نزلت من السماء... وقد جاء بها نبى الله عيسى ، عليه السلام ، مصححاً عقائد اليهود ، وليعيد لقيدة التوراة روحها التى طمسها اليهود ، ولكن أصحابه انحرفوا من بعده عن التوحيد، وارتدوا إلى العقائد الوثنية ، وهجروا التوحيد ، وقالوا بالتثليث، وادعوا عليه الباطل، وأنه إله أو ابن الله، فى حديث يخرج عن حد العقل، فقالوا بالناسوت واللاهوت والجوهر والأقانيم ، واختلط عليهم الأمر ، فقالوا بأنه واحد فى ثلاثة أو ثلاثة فى واحد أو ثلاثة متفرقات !... وافترقوا إلى ثلاث فرق رئيسية هم **النسطورية واليعقوبية والملكانية**... وتنابذوا وتحاربوا وتفرقوا وتشيعوا فيما بعد ، حتى صار بعضهم لبعض أعداء ، وصار بأسهم بينهم شديد ، انظر القاسم الرسى: «**الرد على النصارى**»... بتحقيق : إمام عبد الله والدراسة التى عليه ؛ دار الآفاق ٢٠٠٠م .

(٧) فى الأصل: حكا

(٨) ما بين القوسين إعادة ترتيب للفقرة على نحو مراد المؤلف وليس فى (أ) ، ولا الاصل .

(٩) فى (أ): والإشراك.

فى صفة من صفات الذات، توجب التماثل، وتوجب المشاركة فى سائر صفات الذات.

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أن القدم صفة من صفات الذات.

والثانى: أن الاشتراك فى صفة من صفات الذات يوجب التماثل، ويوجب المشاركة فى سائر صفات الذات.

أما الأصل الأول: فقد تقدم بيانه.

وأما الأصل الثانى: وهو ان الاشتراك [1] فى صفة من صفات الذات توجب التماثل، وتوجب المشاركة، [2] بالاشتراك فى سائر صفات الذات.

- أما أنه «يوجب التماثل» فالذى يدل عليه ما نعلمه من حال السوادين؛ فإنهما إنما كانا مثلين؛ لاشتراكهما فى صفة (ذاتيهما، وهى كونهما سوادين، بدليل ان كل ما شاركهما فى هذه الصفة) [3]، كان مثلاً لهما، وما لم يشاركهما فيها، لم يكن مثلاً لهما، فثبت ان الاشتراك فى صفة من صفات الذات، يُوجب التماثل.

- وأما «إنه يوجب المشاركة * فى سائر صفات الذات»، فالذى يدل عليه أن الشيئين، إذا[4] كانا مثلين كانا قد اشتركا فى صفة ذاتية، (على ما قدمنا فيجب أن يشتركا)، [5] فى سائر الصفات الذاتية، إذ لو اشتركا فى صفة ذاتية، وافترقا فى صفة أخرى ذاتية [6] لكانا مثلين مختلفين؛ لإشتراكهما فيما يقتضى التماثل والاختلاف، وذلك محالٍ.

فلو كان مع الله، تعالى، قديم ثان لكان قد شاركهُ فى صفة ذاتية، وهى [7]، كونه قديماً، فيجب أن يشاركه فى جميع صفاته الذاتية، وهى كونه قادراً على جميع أجناس المقدورات، عالماً بجميع أعيان المعلومات، حياً فيما [8] لم يزل، فثبت الأصل الأول، وهو أن الله، تعالى، لو كان معه قديم ثان، لكان مثلاً له.

---

(١) فى (أ): الإشراك

(٢) ليست فى الأصل.

(٣) ما بين القوسين فى الاصل... والمصححة بهامش (أ).

(٤) في الأصل: متى.

(٥) سقطت من: (أ).

(٦) فى الأصل: ذاتية أخرى.

(٧) فى (أ): وهو

(٨) سقطت من الاصل.

وأما الأصل الثانى: وهو أنه لا يجوز أن يكون لله ، تعالى ، مثل ، فالذى يدل ذلك على أنه لو كان له ، سبحانه [1] ، مثل ، لم يمتنع أن يختلف مرادهما ، كما لا يمتنع أن يتفق ؛ لأن من حكم كل قادرين ، صحة اختلافهما وتمانعهما.

وإنما صح ذلك فيهما ؛ لكونهما قادرين ، فإذا صح ذلك فى الشاهد ، لم يمتنع مثله فى الغائب ، فيريد أحدهما تحريك جسم ، فى حال ما يريد الآخر تسكينه ، فكان لا يخلو الحال من **ثلاثة** [2] **أقسام**:-

١- إما أن يوجد مرادهما جميعاً ، فيكون الجسم متحركاً ساكناً ، فى حالةٍ واحدةٍ، وذلك محال.

٢- وإما أن لا يوجد مراد كل واحد منهما ، فيخلو ا جسم من حركة أو سكون [3] ، وذلك محال ، وفيه دليل على عجزهما (**من حيث لم يوجد أرادا**) [4] ، وذلك محال أيضاً.

٣- وإما أن يوجد مراد أحدهما دون الآخر ، فمن وجد مراده فهو **الإله** القديم ، ومن تعذر مراده فهو عاجز ، أو ممنوع ، والعجز والمنع لا يجوزان إلا على المحدثات ، وقد أدى إلى هذه المحالات ، القول بالقديم الثانى ، فيجب القضاء بفساده.

* فأما ما تقوله **الثنوية** من قدم النور والظلمة ، فهو قول [5] باطل ؛ لأنهما - عندنا - جسمان ، وعند بعض الناس أنهما عرضان ، وقد بينا أن الأجسام والأعراض محدثة، فبطل ما ادعوه .

* (وأما من قال من **المجوس** بقدم أهرمن ، فهو باطل ، لأن الشيطان من جملة الأجسام وقد بينا أن الأجسام محدثه) [6] .

وأما من قال منهم: إن أهرمن محدث، ثم أضاف إليه هذه الشرور التى تنفى منها [7] النفوس ، فلا يصح قوله ؛ لأنها أجسام أو أعراض [8] ضرورية ، ولا يقدر على ذلك

---

(١) فى الأصل: سبحانه
(٢) فى الأصل: (أ): ثلثه
(٣) فى الأصل: وسكون
(٤) ما بين القوسين سقط من (أ) ... والذى بهامشه: من حيث أرادا.
(٥) سقطت من: (أ)
(٦) ما بين القوسين سقط من: (أ).
(٧) فى (أ): عنها
(٨) فى (أ): وإعراض

إلا الله ، تعالى ؛ لكونه قادراً لذاته ، وأهرمن إذا كان محدثاً ، كان قادراً بقدرة ، فلا يصح منه فعل الأجسام على ما تقدم.

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه ، من جهة السمع قول الله ، تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ (١) .

وقوله: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾(٢).

وقوله: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾(٣) .

وقوله: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾ (٤).

الآية ، وقوله: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٥) إلى غير ذلك من آيات القرآن الكريم التى نطق ظاهرها بالتوحيد الصريح.

فصح بهذه الجملة ما ذهبنا إليه من مسائل التوحيد ، وهو الباب الثانى.

***

---

(١) سورة الإخلاص: آية (١)
(٢) سورة محمد: آية (١٩)
(٣) سورة المائدة: آية (٧٣)
(٤) سورة المؤمنون: آية (٩١).
(٥) سورة الأنبياء اية (٢٢).